

٢٠٢٤

البيئة "نحو اقتصاد دائري وتحول أخضر عادل"

الرسائل الأساسية

- صدور تقرير تقييم سياسات النمو الأخضر بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ونتائج تقرير تحليل البيئة القطري في مصر بالتعاون مع البنك الدولي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وإطلاق النسخة الأولى من التقرير القطري للمناخ والتنمية، CCDDR بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي، كنتاج رحلة متواصلة من الجهود الوطنية بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تعزيز الإجراءات التنفيذية والفرص الاستثمارية بالتعاون مع شركاء التنمية.
- إطلاق نتائج تقرير تحليل البيئة القطري في مصر بالتعاون مع البنك الدولي لرصد الوضع البيئي في مصر والذي تناول موضوعات الاقتصاد الدوار والنمو الأخضر وسياسات الدولة لتوفير المناخ الداعم لها.
- بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية، تم إطلاق أول سوق طوعى للكربون فى مصر.
- بدء الجلسات الحوارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدوار .
- اعلان اختيار وزير البيئة ضمن القائمة الثانية لمجلة فوربس الشرق الأوسط لقادة الاستدامة ٢٠٢٤ للعام الثاني على التوالي.
- اختيار وزيرة البيئة عضوا بصندوق التمويل للإطار العالمي للتنوع البيولوجي ضمن ١٥ عضوا من الدول النامية
- إطلاق مشروع "الغردقة خضراء" بهدف وضع سياسات للسياحة المستدامة ولتقليل الضغط على التنوع البيولوجي وحمايته وكذلك الحد من الانبعاثات الكربونية للحد من آثار تغير المناخ.
- زيادة دخل المحميات الطبيعية خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بنسبة تتجاوز ٤٠% عن العام الماضى، وتتجاوز ١٩٠٠% عن عام ٢٠١٧-٢٠١٨
- الانتهاء من تطوير قرية الغرقانه بمحمية نبق وإنشاء عدد ٥١ وحدة سكنية للمجتمعات المحلية بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر
- إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي لتقديم حلول مبتكرة لتعينة الموارد.
- تطوير 18 فرصة استثمارية في محميات الفيوم والقاهرة لتعزيز السياحة البيئية.
- اطلاق المرحلة الأولى من مبادرة "تشجير وفصل المخلفات من المنبع وإعادة التدوير بالمدارس المصرية" لتعزيز ثقافة طلاب المدارس للحفاظ على البيئة بالتعاون بين وزارتي البيئة والتعليم لعدد ١٠٠ مدرسة بالمنطقتين الشرقية والغربية بمحافظة القاهرة بالتعاون مع شركتى انفيروماستر وارتقاء.
- توقيع وثيقة مشروع " مبادرة بورسعيد" لتحسين كفاءة ادارة المخلفات البلاستيكية بالتعاون بين وزارات البيئة والتنمية المحلية وهيئة التعاون الدولي اليابانية (جايجا) لتقديم نموذج راند للحد من التلوث البلاستيكي في محافظة بورسعيد

- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة علي إتفاق المنحة المقدم من البنك الدولي لتحسن إدارة النفايات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الصحية للحد من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة بقيمة ٩,١٣٠ مليون دولار .
- وضع حجر أساس المدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان.
- صدور كاريهات مزاولة المهنة لعدد ٢٠٠٠ متدرب من العمالة غير الرسمية كخطوة فارقة لاشراكهم في منظومة ادارة المخلفات
- استكمال اعمال تطوير البنية التحتية لمنظومة المخلفات بتسليم عدد (٢٩) مدفن صحي و(١٩) محطة وسيطة ثابتة.
- توقيع وزراء البيئة والتخطيط والتنمية المحلية ورئيس الهيئة العربية للتصنيع عقود تنفيذ مشروعات المرحلة الخامسة من البنية الأساسية لمنظومة المخلفات الصلبة وإزالة تراكمات قمامة بتكلفة ٥٦٥ مليون جنيه.
- قصة نجاح ملهمة في توسع مصانع الاسمنت في استخدام الوقود البديل على حساب الفحم .. وزيادة حجم الوقود البديل في مصر من ٨٥٠ ألف طن سنويا في ٢٠٢٣ إلى ١,٤ مليون طن وقود بديل في نهاية ٢٠٢٤ .
- استثمارات تقارب ٤ - ٥ مليار جنيه في عدد (٢٢) مصنع لتدوير المخلفات يتم إدارتها من خلال القطاع الخاص.
- اطلاق المرحلة الثالثة من البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات الصلبة لبناء القدرات والدعم الفنى بمحافظات البرنامج بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي الألمانى GIZ
- فوز وزارة البيئة المصرية بجائزة "Esri SAG Award 2024" جائزة التميز الدولية فى نظم المعلومات الجغرافي ، لجهود وزارة البيئة فى الالتزام بحماية الموارد البيئية باستخدام أحدث التقنيات لضمان استدامة التنوع البيولوجي في مصر.
- الإستعداد لإستضافة مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين المعنى بالادارة الساحلية المقرر عقده في ديسمبر ٢٠٢٥ .
- صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بالتصديق على "اتفاقية استضافة مصر مركز التميز للتغيرات المناخية التابع لوكالة الاتحاد الافريقي للتنمية "NEPAD".
- الموافقة على تمويل ٣ مشروعات من صندوق المناخ الأخضر لمصر وعدد من الدول "مشروعات تخضير الأنظمة المالية وصندوق استثمار الزراعة المرنة الذكية ومرفق توسيع البنية التحتية المرنة للمياه" كأحد ثمار جهود وزارة البيئة في خلق مناخ داعم لتمويل المناخ من خلال شركاء التنمية والقطاع الخاص بحزمة تمويلية تقدر ٢,٦٨٧ مليار دولار أمريكى
- إعداد خارطة طريق لآليات خفض انبعاثات الكربون بعدد من القطاعات الصناعية.
- اعلان الانتهاء من المرحلة الثالثة لبرنامج التحكم في التلوث الصناعي وإطلاق المرحلة الجديدة لبرنامج الصناعة الخضراء المستدامة GSI.
- تجنب إجمالي انبعاثات أكثر من 334 ألف طن نتيجة جهود وزارة البيئة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في مواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة (السحابة السوداء) خلال عام ٢٠٢٤

- اعداد حوار وطني حول تنفيذ المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة، للوقوف على الشواغل والتحديات الوطنية فيما يخص تنفيذ المبادرة بما يساعد على تعزيز مسار تنفيذها ويؤدي إلى تحقيق الاهداف المرجوة منها.
- نجاح وزارة البيئة فى خفض التلوث بالجسيمات الصلبة بالقاهرة الكبرى والدلتا من (١٥٧) ميكروجرام/م^٣ فى ٢٠١٥ وصولاً إلى (١٠٨ ميكرو جرام /م^٣) مستهدفة الوصول إلى ٥٠% بحلول ٢٠٣٠.
- اطلاق عدد من جلسات الحوار البيئي المجتمعي للتعريف بالقضايا البيئية المختلفة ضمن جهود تنفيذ محور البيئة ببرنامج الحكومة الجديدة.
- مشاركة فعالة لوزيرة البيئة في مؤتمر المناخ COP29 بباكو في اذربيجان استكمالاً للدور الريادي لمصر في ملف المناخ عالمياً سواء في الشق التمهيدي للمؤتمر أو ضمن الوفد المصري الرسمي المشارك برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية .. وادارت مع نظيرها الاسترالى مشاورات الوصول لهدف جمعي كمي جديد لتمويل المناخ يتسم بالشفافية والتوازن والقابلية للتطبيق.
- مشاركة فعالة لوزيرة البيئة في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي COP16 بكولومبيا .. الوزيرة تلقي كلمة مصر في المؤتمر وتشارك في العديد من الفعاليات.
- وضع مصر مقدمة تقرير تمويل التنوع البيولوجي الجديد ٢٠٢٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تم اعلاته في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي COP16 بكولومبيا بما يعكس مكانتها بين الدول في موضوعات تمويل التنوع البيولوجي .
- الانتهاء من إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي خلال مؤتمر التنوع البيولوجي COP16
- وزيرتا البيئة والتنمية المحلية تطلقان المرحلة الأولى من مبادرة "المدن المستدامة - أطلس المدن المصرية" خلال المنتدى الحضري العالمي WUF12.
- منح الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة وسام زايد الثانى من الطبقة الأولى من سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وذلك تقديراً لجهودها فى قيادة تسهيل مفاوضات تمويل المناخ خلال مؤتمر cop28 الذى عقد فى دى عام ٢٠٢٣.

البيئة "نحو اقتصاد دائري وتحول أخضر عادل"

مقدمة:

أدى التطور الكبير الذي شهده قطاع البيئة في مصر في عهد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية على المستوى الوطني وتنامي الدور المصري في مجال البيئة على الساحة الإقليمية والعالمية خلال السنوات الماضية، إلى تمهيد الطريق إلى التحول الأخضر في مصر، ووضعه ضمن أولويات أجندة الدولة المصرية، من أجل تحقيق حياة كريمة للشعب المصري ومستقبل أفضل للأجيال القادمة .

وقد حرصت الدكتورة ياسمين فؤاد منذ توليها حقيبة وزارة البيئة على حشد مختلف الجهود التي تعزز التحول الأخضر في مصر، بدءاً من الحرص على دمج البعد البيئي في كافة القطاعات التنموية للدولة المصرية، واتخاذ خطوات سريعة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية وشركاء التنمية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص الاستثمار في البيئة والشراكة مع القطاع الخاص لتشجيعهم على تقديم مزيد من الاستثمارات الخضراء، من منطلق صون الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام، مع العمل على مواجهة التحديات البيئية العالمية كتغير المناخ، وتأمين فكر الاقتصاد الدوار، وتحويل القطاع البيئي إلى محفز للاستثمار، باتخاذ العديد من الخطوات لخلق بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبدأ العمل على توفير رؤية واضحة ومتكاملة عن الوضع البيئي في مصر وتحديد السياسات المطلوب تطويرها لضمان استمرار رحلة مصر في التحول الأخضر، في ظل جهود وزارة البيئة بتوجيهات من القيادة السياسية لتغيير لغة الحوار حول البيئة، لتغيير الفكر الراسخ بكونها معرقل للتنمية، لتتحول البيئة إلى محفز للاستثمار والتنمية، وذلك من خلال تحويل التحدي البيئي إلى فرصة اقتصادية، وتشجيع اشراك القطاع الخاص في الاستثمار البيئي والمناخي، من خلال تهيئة المناخ الداعم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وتنفيذ عدد من النماذج الواقعية للشراكة مع القطاع الخاص على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك تمهيدا لتكرارها والبناء عليها في مختلف المجالات البيئية.

ويتوازي هذا مع العمل على تحقيق مستهدفات البرنامج التاسع من برنامج الحكومة الجديدة تحت عنوان "نظام بيئي متكامل ومستدام"، حيث قامت الدولة المصرية باتخاذ خطوات طموحة نحو بناء نظام بيئي مستدام يحافظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الأمثل بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة، وترتكز رؤية البرنامج على تنفيذ عدد من البرامج الفرعية تستهدف التصدي لآثار تغير المناخ، والحد من التلوث، وتنمية واستدامة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الدائري، وتعزيز مناخ داعم للاستثمار البيئي، والارتقاء بمعدل التخضير .

من أهم خطوات تنفيذ مستهدفات برنامج البيئة ضمن برنامج الحكومة الجديدة بما يعزز مسار التحول الأخضر:

- أطلقت وزارة البيئة عدد من جلسات الحوار البيئي المجتمعي للتعريف بالقضايا البيئية المختلفة واستطلاع الآراء حول تلك القضايا.
- صدور تقرير تقييم سياسات النمو الأخضر بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ونتائج تقرير تحليل البيئة القطري في مصر بالتعاون مع البنك الدولي في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وإطلاق النسخة الأولى من التقرير القطري للمناخ والتنمية. CCDDR بالتعاون مع وزارة التعاون الدولي، كنتاج رحلة متواصلة من الجهود الوطنية بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تعزيز الإجراءات التنفيذية والفرص الاستثمارية بالتعاون مع شركاء التنمية.
- إطلاق نتائج تقرير تحليل البيئة القطري في مصر بالتعاون مع البنك الدولي لرصد الوضع البيئي في مصر والذي تناول موضوعات الاقتصاد الدوار والنمو الأخضر وسياسات الدولة لتوفير المناخ الداعم لها.
- بدء الجلسات الحوارية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدوار .

- في مجال تقليل الانبعاثات الملوثة للهواء:

لتحقيق مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة ومؤشر التحقق الرئيسى فيما يخص جودة الهواء والمتضمن خفض نسبة التلوث بالجسيمات الصلبة ذات القطر أقل من ١٠ ميكرومتر بالقاهرة الكبرى والدلتا والوصول إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بسنة الأساس (٢٠١٥) :

*زيادة عدد محطات رصد ملوثات الهواء ١٢١ محطة موزعة على جميع المناطق الجمهورية، وعدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى ٩٥ منشأة بعدد ٤٩٧ نقطة رصد تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الاسمنت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب.

* الانتهاء من توفيق الأوضاع البيئية لأكثر من ٢٦٥ نموذج مطور لمكامير الفحم النباتي بالمحافظات المختلفة واستصدار تراخيص التشغيل النهائية بنظام المسبق، بالإضافة الى عدد ٢٠ مصنع لانتاج لفحم النباتي المضغوط بنظام الاخطار.

*المشاركة فى مشروع "كايرو بايك" والذي يعتبر أحد أهم وسائل النقل الحضري فى نطاق منطقة وسط المدينة بدعم فنى ومالى من شركاء التنمية ليكون إضافة للتطور السريع فى التنوع فى وسائل التنقل الصحى والصدىق للبيئة ويضم ٢٦ محطة يخدمهم ٢٥٠ دراجة.

* زيادة حجم الوقود البديل من ٨٥٠ ألف طن سنوياً في ٢٠٢٣ إلى ١,٤ مليون طن وقود بديل في نهاية ٢٠٢٤.

*استخدام الذكاء الاصطناعي فى تحليل البيانات وتوقع التغيرات المستقبلية فى جودة الهواء، و التنبؤ بالمناطق الأكثر تأثراً بزيادة تركيز الملوثات نتيجة تأثير العوامل الجوية وتقديم توصيات استباقية.

- تنفيذ مشروع ادارة تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى بالتعاون مع البنك الدولي كأحد اهم الخطوات الداعمة للتحول الأخضر فى مصر ويتكون المشروع من ٦ مكونات رئيسية وهى، تعزيز إدارة جودة الهواء ونظام الاستجابة، دعم تفعيل الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة فى القاهرة الكبرى، خفض انبعاثات مركبات وسائل النقل العام، تعزيز القدرات

والتغير السلوكي والتواصل ، إدارة المشروع ورصده وتقييمه، تحسين إدارة المخلفات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الطبية لتقليل انبعاثات المركبات العضوية الثابتة الغير مقصودة (UPOPs) (تمويل إضافي - منحة من مرفق البيئة العالمي بقيمة ٩,١٣ مليون دولار)

-العمل على زيادة المسطحات الخضراء من خلال العديد من الإجراءات أهمها: استمرار تنفيذ أعمال المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة المستمرة على مدار ٧ سنوات، حيث تم الانتهاء من زراعه مايقرب من ١,٥ مليون شجرة خلال العام الاول والثانى من المبادرة وجارى حاليا استكمال الأعمال وفقا للجدول الزمنى المخطط، واعدت وزارة البيئة حوار وطني حول تنفيذ المبادرة، للوقوف على الشواغل والتحديات الوطنية فيما يخص تنفيذ المبادرة بما يساعد على تعزيز مسار تنفيذها ويؤدي إلى تحقيق الاهداف المرجوة منها.

-في ظل التوجه العالمي نحو التحول الأخضر، واتخاذ العديد من الاجراءات الممهدة لذلك والتي تمس الصناعة بشكل مباشر كأحد المجالات المؤثرة في تحقيق التحول الأخضر، ومنها اشتراطات البصمة الكربونية والانتاج الأخضر، والتي تؤثر على القيمة التنافسية للمنتج المصري:

* عملت وزارة البيئة على تغيير النظرة للعلاقة بين الصناعة والبيئة، لتصبح البيئة قيمة مضافة للصناعة على مستوى التنافسية وتحقيق العوائد الاقتصادية، ويهدف برنامج التحكم في التلوث الصناعي بمراحله الثلاثة إلى مساعدة الصناعة على تطوير الأداء البيئي وخفض استهلاك الطاقة والموارد بهدف تحقيق مبدأ الاستدامة وتفعيلاً لنهج الإنتاج والإستهلاك المستدام، من خلال مساعدة المنشآت لتحقيق التوافق مع القوانين واللوائح البيئية، حيث نجح في تمويل عدد الشركات المدرجة بقائمة المشروعات بتمويل ٣٠٠ مليون يورو بإجمالي استثمارات تبلغ ٥٥٠ مليون يورو .

* اعلان "برنامج الصناعات الخضراء المستدامة (GSI)" ، والذي يهدف إلى إستكمال مسيرة وزارة البيئة لمساعدة ودعم الصناعة على تحسين الأداء وتقليل استهلاك الموارد وخفض انبعاثات الكربون والوصول إلى الامتثال للوائح البيئية، وسيتم من خلاله توفير مزيج من القروض والمنح للصناعة بميزانية تبلغ ٢٧١ مليون يورو، حيث يركز البرنامج على مشروعات كفاءة وترشيد الموارد و الطاقة الجديدة والمتجددة و الهيدروجين منخفض الكربون وكذلك مشروعات ازالة الكربون .

-البدا في تنفيذ مشروع المنصة الرقمية لنظام تقييم الأثر البيئي بجهاز شئون البيئة، والذي يتيح قيام الجهات الإدارية بتقديم الدراسات من خلال المنصة والقيام بكافة عمليات ومراحل المراجعة الداخلية بشكل رقمى متكامل
-إعداد خارطة طريق لآليات خفض انبعاثات الكربون بعدد من القطاعات الصناعية المستهدفة وذلك بهدف دعمها وتجهيزها لمواجهة الضوابط الدولية الجديدة والتي سيتم تطبيقها على العمليات التصديرية من خلال آلية خفض انبعاثات الكربون العابرة للحدود CBAM (قطاع الاسمدة ، الحديد والصلب ، الألومنيوم ، والاسمنت).

- العمل على إعداد دليل خاص بالتحول الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مشروع النمو الأخضر الشامل والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار (EBRD)، حيث يتضمن حصراً بمصادر التمويل الخضراء والمناخية المتاحة من المصادر المختلفة (جهات دولية، بنوك تجارية، ...) والموجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات

الاستثمار البيئي والمناخي، كما يتضمن حصراً لمصادر الدعم الفني من الجهات والمشروعات الأجنبية المختلفة. حاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال، وغيرها من الجهات، بالإضافة إلى حصر بالحوافز المتاحة للمشروعات الخضراء والمناخية في المجالات المختلفة.

- قامت وزارة البيئة من خلال وحدة الاستثمار البيئي والمناخي بعقد سلسلة من جلسات الحوار التفاعلية مع المستثمرين وأصحاب المصلحة للترويج للفرص الاستثمارية المعدة. ومنها طرق الاستفادة الاقتصادية من قش الأرز والفرص الاستثمارية المتاحة، وفرص الوصول للتمويل الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية.

- المشاركة في المنظومة المتكاملة للحافلات الكهربائية (e-bus) من خلال مشروع إدارة تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى، والإنهاء من التصميم التفصيلي الخاص بتحويل جراج الأميرية للعمل بالكهرباء .

-دراسة الآلية المثلى للتحكم في مياه الصرف الصناعي وإعادة استخدامها من خلال اعداد دراسة فنية متكاملة عن إعادة استخدام مياه الصرف المعالج في زراعة نباتات (الجوجوبا- الجاتروفا- الساليكرونيا) ودراسة الجدوى الاقتصادية لكلاً منهما في انتاج الوقود الحيوي كبديل للطاقة.

-المشاركة في تقييم المكون الأخضر للمشروعات المقدمة في الدورة الثالثة للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.

-جاري الإنهاء من مشروع الخريطة التفاعلية لخطوط ظاهرة التغيرات المناخية على جمهورية مصر العربية بالتعاون مع إدارة المساحة العسكرية والهيئة العامة للأرصاد الجوية ومركز بحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري.

-ترأس اللجنة العلمية لرصد ظاهرة التغير المناخي وارتفاع منسوب سطح البحر المتوسط وإعداد الدراسات التفصيلية للأضرار التي قد تنشأ عن نوبات الطقس الجامحة وتحديد الاحتياجات لتطوير منظومة الإنذار المبكر.

-التنسيق لتعديل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وإضافة فصل تغير المناخ، حيث يتم التنسيق المستمر مع اللجان المختصة بمجلسي الشيوخ والنواب والعمل على تعديل قانون البيئة وإدراج بعد تغير المناخ بمواده.

-فوز وزارة البيئة المصرية بجائزة "Esri SAG Award 2024" جائزة التميز الدولية في نظم المعلومات الجغرافية ، تقديراً لجهود وزارة البيئة في الالتزام بحماية الموارد البيئية باستخدام أحدث التقنيات لضمان استدامة التنوع البيولوجي في مصر.

انتهجت وزارة البيئة ضمن خططها لتطوير قطاع حماية الطبيعة، التوسع في السياحة البيئية كمدخل للتحويل الأخضر ، ومن هنا أطلقت وزارة البيئة أول حملة وطنية للترويج للمحميات الطبيعية والسياحة البيئية في مصر تحت عنوان ايكو ايجيبت "ECO EGYPT"، والتي تستهدف الترويج لعدد ١٣ منطقة محمية في مصر تصلح لتجربة السياحة البيئية، لتشجيع روادها على اختبار تجربة مميزة من السياحة والأنشطة القائمة على الاستمتاع وصون الموارد الطبيعية.

ومن هنا قامت وزارة البيئة بالإجراءات التالية لدعم السياحة المستدامة وسياحة المحميات الطبيعية:

- دمج المعايير البيئية بالقطاع الفندقي وتحديث علامة النجمة الخضراء "Green Star"،
- دعم مراكز الغوص للحصول على علامة الزعانف الخضراء "Green Fins"، وهي العلامة البيئية الأولى عالمياً في قطاع الغوص.
- وضع إرشادات للنزل البيئية ونشرها في شكل دليل، لإعداد آلية لترخيص النزل البيئية من قبل وزارة السياحة والآثار.

- الإعلان لأول مرة عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمحميات المنطقة المركزية (وادي دجلة، الغابة المتحجرة، وادي الريان، قارون)، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المحميات الطبيعية.
- تتوسع مصر في إطلاق نماذج المدن الخضراء مثل شرم الشيخ الخضراء والغردقة الخضراء، وإعلان الخارجة مدينة خضراء.
- انطلاقاً من أهمية رفع الوعي البيئي في تمهيد الطريق للتحويل الأخضر، قامت وزارة البيئة بتنفيذ عدد من الحملات لرفع الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع. ومنها حملات (اتحضر للأخضر، رجع الطبيعة لطبيعتها، مبادرة E-Tadweer لتخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية).
- إصدار نماذج المناهج التعليمية المطورة التي تدمج المفاهيم البيئية والأدلة الإرشادية للمعلمين، ووضع برنامج الماجستير المهني البيئي في الالتزام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية ليطبق بجامعة القاهرة كمرحلة أولى قابله للتكرار في الجامعات الأخرى.
- تنفيذ برنامج للشباب والكوادر الحكوميه في تطبيقات نظم المعلومات الجغرافيه في مجال التنمية المستدامة.
- يعد مجال إدارة المخلفات من المجالات المؤثرة في رحلة التحول الأخضر، حيث قامت وزارة البيئة باتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها:
- إصدار أول قانون لإدارة المخلفات بأنواعها في مصر ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية، والذي يقوم على فكر الاقتصاد الدوار من خلال تحقيق الاستفادة المثلى من المخلفات وخلق فرص استثمارية في منظومة إدارة المخلفات، وتقنين وضع القطاع غير الرسمي العامل في المنظومة.
- شارك أكثر من ٨٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة وكبيرة كشركاء في منظومة التصاريح والتراخيص للشركات العاملة في مجال المخلفات، والتي يتم من خلالها التسجيل الإلكتروني على الموقع الخاص بالمنظومة للحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص المطلوبة وفقاً للقانون.
- إتاحة فرص استثمارية في مجال معالجة المخلفات بكافة أنواعها، سواء البلدية أو الزراعية وغيرها، وإنتاج الوقود البديل لاستخدامه ضمن خليط الطاقة في المصانع كثيفة الطاقة، والتعاون مع وزارة الصحة لوضع خريطة استثمارية لاشراك القطاع الخاص في انشاء وتشغيل محطات الفرغ والتعقيم للمخلفات الطبية والمحارق وفقاً للتكنولوجيات المعتمدة.
- ويعد انشاء وتشغيل البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات أهم نماذج اشراك القطاع الخاص وتوفير فرص عمل جديدة في مجال تدوير المخلفات، والتي وضعت فيها الحكومة المصرية استثمارات ٩ مليار جنيه، وذلك في إطار سعى الحكومة للتخارج من إدارة المخلفات الصلبة وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بهذه المهمة. بالإضافة إلى سعيها لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والشركات الوطنية في منظومة المخلفات الصلبة بمراحلها من خلال طرح إدارة وتشغيل عدد من مصانع تدوير المخلفات البلدية الصلبة بالمحافظات لشركات القطاع الخاص،
- تقنين أوضاع العمالة غير الرسمية العاملة في منظومة إدارة المخلفات، لادماجهم بصورة رسمية للعمل في المنظومة. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لها وتوزيع كارتنيحات مزاولة المهنة للعاملين في إدارة المخلفات الصلبة لعدد ٢٠٠٠ متدرب، لإلحاقهم بالشركات العاملة في المنظومة من القطاع الخاص والجمعيات الأهلية المؤهلة والجهات الحكومية.

- اعتماد منهجية للحد من حرق المخلفات الزراعية، وذلك من خلال العمل على تحويل التحدي إلى فرصة في عملية الحد من حرق قش الأرز لمواجهة ظاهرة السحابة السوداء، بالعمل على دعم المزارعين والأهالي بالمعدات لزيادة معدلات جمع القش وتدويره للخروج بمنتجات أخرى مثل الأسمدة والأعلاف، بما يوفر فرص عمل وعائد اقتصادي ويحد من تكلفة التدهور البيئي بتجنب الملوثات الناتجة عن حرق المخلفات الزراعية.

كما قامت وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٤ بالعديد من الجهود في مختلف المجالات كما يلي:

الاستثمار البيئي والمناخي خلال عام ٢٠٢٤

- **توقيع عدد من مذكرات التفاهم خلال مؤتمر الاستثمار البيئي والمناخي:**
 - مذكرة تفاهم بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة (Intec Rubber Powder) الألمانية لإنشاء مصنع لتدوير الإطارات المستعملة بتكلفة تقديرية ١٤٨ مليون يورو.
 - مذكرة تفاهم بين شركة جرين بلانت وشركة (Zero Carbon) الإنجليزية الإماراتية لتنفيذ مشروع لإنتاج مادة الجرافين من غاز الميثان الناتج من مدافن المخلفات البلدية الصلبة، وتم توقيع العقود النهائية.
 - مذكرة التفاهم بين كلاً من جهاز تنظيم إدارة المخلفات، شركة مواد البناء الخضراء، معهد (KIT) البحثي الألماني للتعاون في مجال تدوير مخلفات الهدم والبناء في مصر.

• **الحزم الاستثمارية:**

1. تم إعداد الدراسات لعدد (٦) حزم استثمارية متكاملة شاملة دراسات الجدوى الفنية والمالية المبدئية، وتم إتاحتها على المنصة الإلكترونية للاستثمار البيئي والمناخي، وذلك على النحو التالي:
 - أ. إعادة استخدام زيوت الطعام المستعملة لإنتاج البيوديزيل.
 - ب. إنتاج زيوت الجوجوبا للاستخدامها في إنتاج المستحضرات الطبية.
 - ج. إنتاج الزيوت المستخلصة من بذور التين الشوكي لاستخدامها في صناعات المستحضرات الطبية.
 - د. إنتاج الوقود البديل من مرفوضات المخلفات البلدية (SRF).
 - هـ. إعادة تدوير مخلفات البناء والهدم.
 - و. إنتاج السيليكا غير المتبلورة من قش الأرز.
2. جاري العمل على إعداد عدد (١) فرصة استثمارية جديدة لإنتاج الأعلاف غير التقليدية من المخلفات الزراعية.

• **التنسيق مع الجهات ذات الصلة للترويج للمشروعات البيئية:**

أولاً: القطاع الخاص المحلي:

تم التنسيق مع عدد من الشركات كشركة Sullex، أولاد حسن علام، القناة للسكر، سيكم (تم البدء التجريبي للمشروع)، ووتك للأخشاب وشركة إنجازات لحلول المياه والطاقة المستدامة، حيث تم عقد عدد من الاجتماعات لمناقشة المشروعات الجديدة المزمع تنفيذها من قبل تلك الشركات.

ثانياً: القطاع الخاص الأجنبي:

تم التنسيق مع عدد من الشركات كشركة تيترو الإيطالية لإنتاج الوقود البديل، شركة تدوير أبوظبي، شركة قمة التقنية العراقية بالتعاون مع شركة (JINTA TECH) الصينية.

ثالثاً: المؤسسات الدولية:

• **بنك التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي (EBRD):**

1. بالتنسيق مع مشروع النمو الأخضر الشامل والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار (EBRD) و جاري العمل على إعداد دليل خاص بالتحول الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يركز الدليل على أهمية وكيفية التحول الأخضر لتلك الشركات. يتضمن الدليل حصراً بمصادر التمويل الخضراء والمناخية المتاحة من المصادر المختلفة (جهات دولية، بنوك تجارية، ...) والموجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الاستثمار البيئي والمناخي، كما يتضمن حصراً لمصادر الدعم الفني من الجهات والمشروعات الأجنبية المختلفة، حاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال، وغيرها من الجهات، بالإضافة إلى حصر بالحوافز المتاحة للمشروعات الخضراء والمناخية في المجالات المختلفة، وجرى تطوير آلية رقمية لاختبار مدى صلاحية الشركات للحصول على التمويل الأخضر والمناخي من المصادر المختلفة، سيتم رفع الدليل على المنصة الإلكترونية فور الانتهاء منه واعتماده، كما سيتم إتاحة الآلية الرقمية على المنصة.

• **صندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP):**

1. بالتنسيق مع مدير مشروع النمو الأخضر الشامل المنفذ من خلال منظمة UNIDO، تم اقتراح عقد اجتماع مع صندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) لبحث أوجه التعاون مع وحدة الاستثمار البيئي والمناخي بوزارة البيئة، وذلك في إطار دور الوحدة لدعم الاستثمار وتشبيك المستثمرين مع مصادر التمويل الميسرة وتوفير الدعم الفني للمستثمرين كأحد الأدوار الأساسية المنوطة بالوحدة.

رابعاً: الجهات الحكومية:

- الهيئة العامة للاستثمار:
 - إرسال عدد (٥) فرص استثمارية إلى الهيئة العامة للاستثمار، للترويج لتلك الفرص.
 - المشاركة بلجنة متابعة تنفيذ الفرص الاستثمارية المشكلة بقرار دولة رئيس مجلس الوزراء
 - التحضير لمؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي: بالتنسيق مع شركة (BCG) وممثلي الهيئة العامة للاستثمار وممثلي الاتحاد الأوروبي.
 - المشاركة في إعداد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والتي تتم من خلال الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي.

- الشركة المصرية للبتروكيماويات :
 - تم التنسيق مع الشركة لإعداد دراسة جدوى فنية ومالية خاصة بإنتاج وقود الطائرات المستدام (SAF).
 - عقد عدد من الاجتماعات حول إمكانية تنفيذ عدد من المشروعات ومدى جدواها .

• مشاركات وحدة الاستثمار البيئي والمناخى فى المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية:

- معرض الأعمال الخضراء:
- المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ٢٠٢٣
- أسبوع القاهرة للطاقة ٢٠٢٤:
- المعرض الإفريقي الثالث للتجارة البينية IATF
- منتدى الاستفادة من المخلّفات العضوية بالتعاون مع السفارة الهولندية
- المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر (WUF12):
- المعرض الدولي السنوي للصناعة (IMCE)

• جلسات الحوار التفاعلي (CLEIU Talks):

قامت الوحدة بالتواصل مع المستثمرين والترويج للفرص الاستثمارية، وتم التعاون مع مشروع النمو الأخضر الشامل، وتم عقد سلسلة من جلسات الحوار التفاعلية مع المستثمرين وأصحاب المصلحة للترويج للفرص الاستثمارية المعدة. حيث تم عقد جلستين، ناقشت الجلسة الأولى طرق الاستفادة الاقتصادية من قش الأرز والفرص الاستثمارية المتاحة ، وتضمنت الجلسة الثانية مناقشة تعزيز فرص الوصول للتمويل الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية

تحسين نوعية الهواء

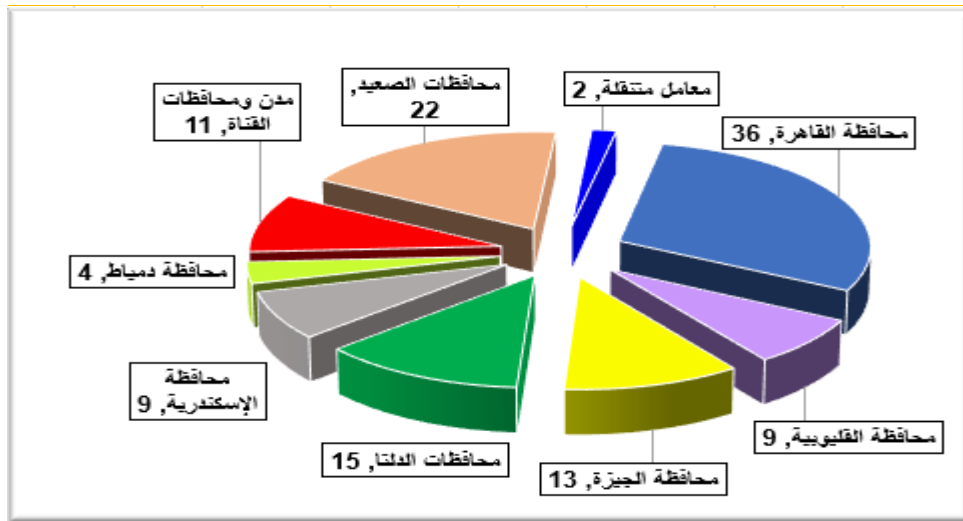
شهد عام ٢٠٢٤ جهود كبيرة من قبل وزارة البيئة في مجال الرصد البيئي لمستويات ملوثات الهواء المحيط وانبعثات المنشآت وعمادم المركبات ومستويات الضوضاء المختلفة بهدف الوقوف على أنواع التلوث المرصودة وأسبابه ومصادره وتحديد المناطق الأكثر تأثراً به لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحسين نوعية الهواء على مستوى محافظات الجمهورية ، لتحقيق مستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة ومؤشر التحقق الرئيسى فيما يخص جودة الهواء والمتضمن خفض نسبة التلوث بالجسيمات الصلبة ذات القطر أقل من ١٠ ميكرومتر بالقاهرة الكبرى والدلتا والوصول إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بسنة الأساس (٢٠١٥) حيث كانت (١٥٧) ميكروجرام/م^٣ وانخفضت حتى الآن لتصبح (١٠٨) ميكروجرام /م^٣

نجحت وزارة البيئة فى خفض التلوث بالجسيمات الصلبة بالقاهرة الكبرى والدلتا من (١٥٧) ميكروجرام/م^٣ فى ٢٠١٥ وصولاً إلى (١٠٨) ميكروجرام /م^٣ مستهدفة الوصول إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠.

• وقد جاءت جهود وزارة البيئة في مجال تحسين نوعية الهواء على النحو التالى:

١. الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط:

- بلغ عدد محطات رصد ملوثات الهواء ١٢١ محطة رصد موزعة على جميع المناطق الجمهورية.



عدد محطات رصد ملوثات الهواء المحيط حتى عام ٢٠٢٤

- الدفع بالمعمل المتنقل التابع للشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط إلى الحى الحكومى بالعاصمة الإدارية الجديدة للوقوف على جودة الهواء بالعاصمة الإدارية ، والمنطقة الصناعية بالمطاهرة محافظة المنيا للوقوف على الوضع البيئى بالمنطقة، وذلك في إطار التنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية بشأن تقييم التأثيرات البيئية الخاصة بتلوث الهواء الصادر عن مصانع كربونات الكالسيوم الموجودة بالمنطقة.



المعمل المتنقل لرصد ملوثات الهواء المحيط بالعاصمة الادارية الجديدة

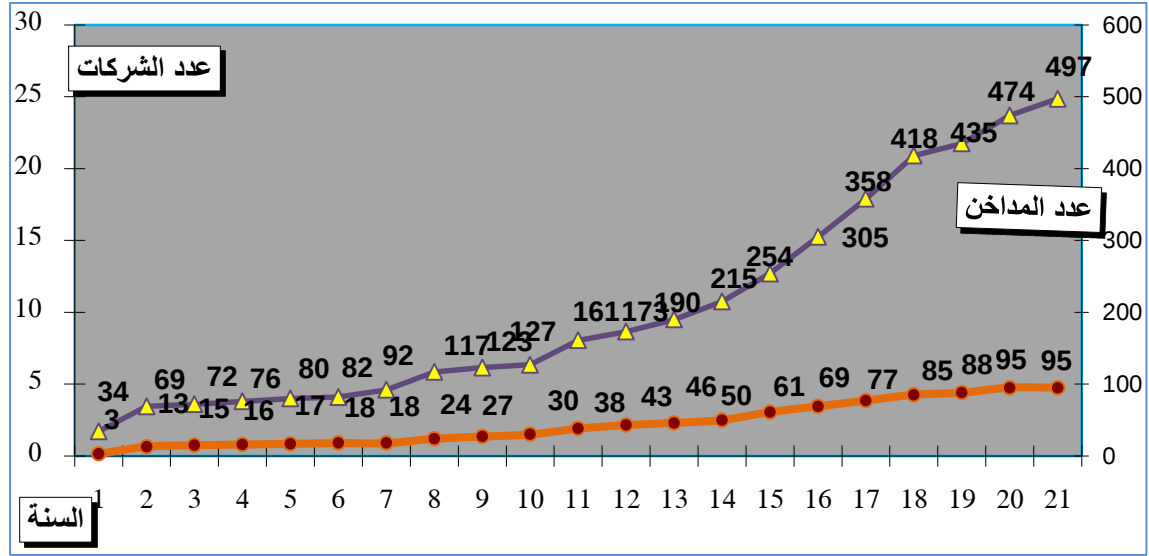
- التعاون مع الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل بوزارة النقل بشأن تقييم جودة الهواء بالطريق الدائرى وذلك في إطار تنفيذ مشروع حافلات BRT على الطريق الدائرى .
- المشاركة في حملة بداية بمحافظة القليوبية لرفع الوعي البيئى بملوثات الهواء ومصادره وبرامج تحسين جودة الهواء.

2. الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية:

- وصل عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى ٩٥ منشأة صناعية بعدد ٤٩٧ نقطة رصد تشمل العديد من القطاعات الصناعية كصناعة الاسمنت وتصنيع الأسمدة وتوليد الطاقة الكهربائية والحديد والصلب.



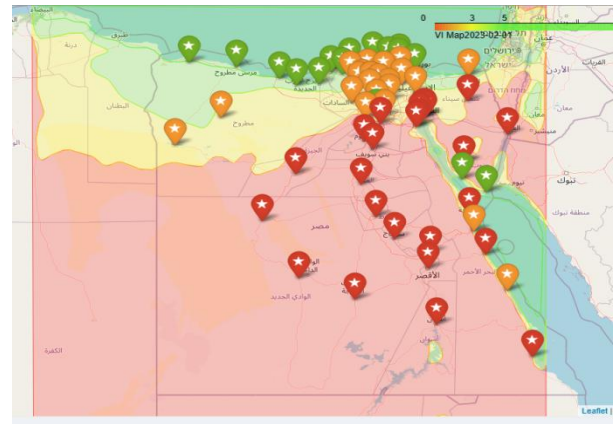
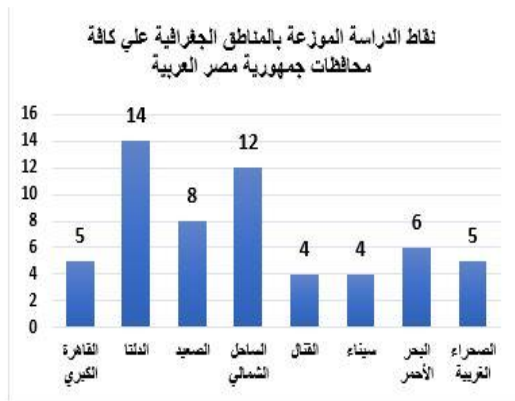
بعض نقاط الرصد بالمنشآت التى تم ربطها بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية



الزيادة في عدد المنشآت ونقاط الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية من ٢٠٠٤ وحتى نوفمبر ٢٠٢٤

3. الإنذار المبكر للتلوثات الهوائية :

- يتم دراسة كافة مناطق جمهورية مصر العربية المأهولة بالسكان وذات الحساسية البيئية وهم (القاهرة الكبرى - الدلتا - الصعيد - القنال - سيناء - الساحل الشمالي - الصحراء الغربية (الوادي الجديد) - ساحل البحر الأحمر) بعدد ٥٨ نقطة دراسة كما موضح بالشكل ويتم تحديثها يومياً ونشرها علي صفحة الإنذار المبكر بموقع وزارة البيئة.



شكل يوضح التوزيع الجغرافي لمناطق دراسة تأثير العوامل الجوية على جودة الهواء.

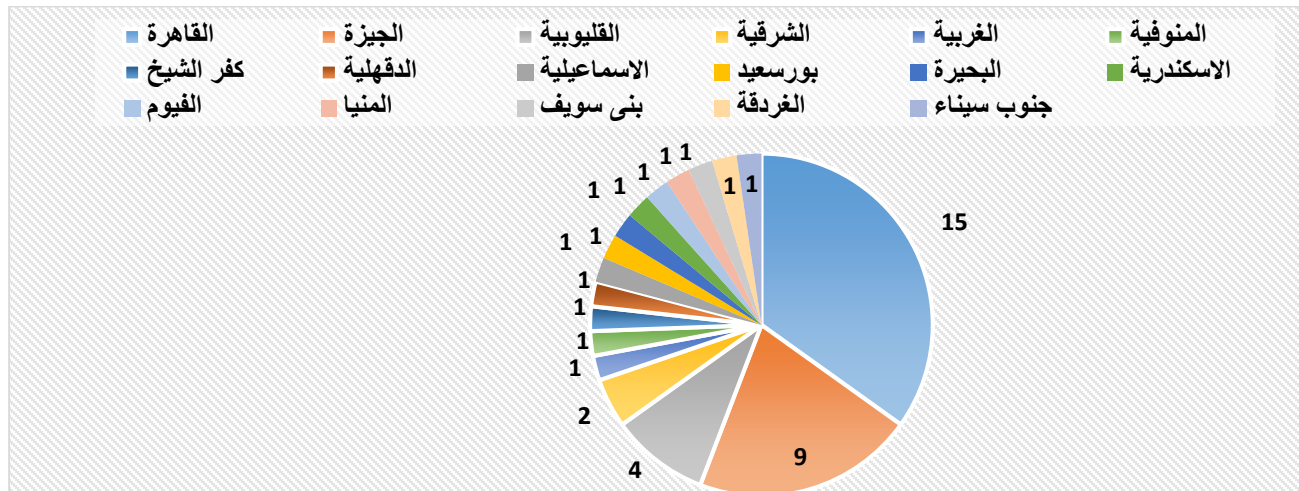
- تم التشغيل اليومي المتكامل لمنظومة الإنذار المبكر خلال عام ٢٠٢٤ لكل من مكون التنبؤ بالعوامل الجوية ومكون دراسة تشتت انبعاثات المداخن المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية وكذلك مكون

التحليل الاحصائي لنقاط الحرق المرصودة بالاقمار الصناعية بالإضافة الي مكون التحليل المكاني لبيانات الهواء الجوي المرصودة بالاقمار الصناعية دون إنقطاع خلال العام.

- تم رفع كفاءة تقارير التحليل المكاني لبيانات انتشار الانبعاثات بزيادة الدقة المكانية للمناطق ذات الحساسية لتكون ٤ كم « ٤ كم في نطاق محافظات القاهرة الكبرى والدلتا واسكندرية وبدقة مكانية ١٠ كم « ١٠ كم في نطاق جمهورية مصر العربية.
- إنشاء تطبيق نمذجة الهواء المحيط وهو تطبيق خدمي يقوم باستخراج بيانات الأرصاد الجوية من ملفات WRF ويقوم بعمل تجارب افتراضية للتشتت ويقوم برسم تشتت لمنشآت قائمة لفترات كبيرة .

4- الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية:-

- زيادة عدد محطات رصد مستويات إلى ٤٣ محطة رصد، بهدف تحقيق مؤشرات ومستهدفات البعد البيئي بإستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والاستفادة من هذه النتائج في إعداد الطول والخطط الاستراتيجية للحد من الضوضاء.
- إعداد التقرير السنوي للشبكة لعام ٢٠٢٣ يشمل تحليل نتائج مستويات الضوضاء بكافة مواقع الرصد والتوصيات اللازم اتخاذها للحد من مستويات الضوضاء، وتم إرساله الي المحافظات المعنية لتنفيذ التوصيات المقترحة بالتقرير لكل محافظة علي حدة.
- إجراء قياسات داخل بيئة العمل للهواء ومستويات ضوضاء بشركة مصر للطيران للخدمات الطبية في إطار بروتوكول التعاون مع وزارة الطيران المدني و تساهم هذه القياسات في تحديث السجل البيئي لهذه الشركات والتأكد من توافقها مع معايير الحدود المسموح بها فى قانون البيئة.
- المشاركة في لجنة بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في إصدار المواصفات القياسية المصرية الخاصة بإعداد المواصفات المصرية في مجال الصوتيات والضوضاء .



توزيع محطات رصد الضوضاء علي محافظات القاهرة الكبرى وبعض المحافظات



صورة لمحطة رصد الضوضاء بمحافظة بورسعيد

5- منظومة الحد من عادم المركبات:

برنامج فحص عادم المركبات على الطرق :-

- تمكنت منظومة فحص عوادم المركبات خلال عام ٢٠٢٤ من تنفيذ عدد ١٠١٢ حملة فحص عادم على الطريق ، بالتنسيق مع كل من الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات بوزارة الداخلية ، حيث تم فحص عدد (٤١٧٨٧) مركبة ، وقد تخللت تلك الحملات توعية المواطنين و قاندي المركبات عن أخطار عادم المركبات وضرورة ضبط محركات السيارات حفاظاً على الصحة العامة.
- إعادة الفحص داخل المركز الفنى لعادم المركبات لعدد (٧٠٢٢) مركبه وتم استكمال الإجراءات القانونية للتصالح مع عدد (٦٤٤٥) مركبة وتوريد المبالغ المحصلة لصالح صندوق حماية البيئة .

برنامج فحص أسطول أتوبيسات هيئة النقل العام :-

- فحص وإعادة فحص الجراجات بواقع ١٨ جراج (المنيب - بدر- الجزيرة - إمبابه - أثر النبی - فم الخليج - نصر - فتح - الترعة - المظلات - السواح - الأميرية - جسر السويس - البساتين - المطرية - بورسعيد - المعادى - حلوان) فحص ثم إعادة للأتوبيسات الغير متوافقه بقوة إجمالية (٢٤٦٧)أتوبيس منها (٢١٤٩)أتوبيس ديزل وعدد (٣١٨) أتوبيس غاز طبيعى وإعادة الفحص للأتوبيسات التى لم تجتاز الفحص الدورى والمعلقة .
- متابعة خطة الهيئة لإحلال بعض الأتوبيسات بمحركات تعمل بالغاز الطبيعى بدلاً من الديزل واستبدال الأتوبيسات القديمة المتهالكة التى تجاوزت أعمارها التشغيلية ٢٠ عام بأتوبيسات جديدة .
- المشاركة فى تأهيل السادة الضباط والسادة أعضاء هيئات التدريس فيما يخص عادم المركبات من خلال المحاضرات والندوات
- مشاركة معهد النقل القومى فى إعداد دراسات تخص الجدوى الاقتصادية للتوجه للتنقل الكهربائى .
- التعاون مع الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لجنة "وسائل النقل " لوضع المواصفات الخاصة بالسيارات ومكوناتها.
- المشاركة فى اجتماعات قطاع النقل البحرى بالمنظمة الدولية البحرية imo ومؤسسة ريمبيك فيما يخص موقف مصر من الانضمام للملحق السادس annex 6 لاتفاقية ماربول.

اعمال التشجير

- 1- استمرار تنفيذ اعمال المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة حيث تم الانتهاء من زراعه ما يقرب من ١,٥ مليون شجرة خلال العام الاول والثانى من المبادرة وجارى حاليا استكمال الاعمال وفقا للجدول الزمنى المخطط .

اعداد حوار وطني حول تنفيذ المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة، للوقوف على الشواغل والتحديات الوطنية فيما يخص تنفيذ المبادرة بما يساعد على تعزيز مسار تنفيذها ويؤدي إلى تحقيق الاهداف المرجوة منها.

- 2- تشجير الكيلو الاول من المنطقة الصناعية بشق الثعبان بزراعه ٤٠٠ شجرة لتحسين نوعية الهواء وخفض الانبعاثات والغبار والأتربة. وجارى استكمال الاعمال تباعا فور انتهاء محافظة القاهرة من اعمال الرصف والبنية التحتية حيث انه مخطط زراعه ٤٤٠٠ شجرة وكذلك انشاء حزام شجرى بطول ١٢٥٠م وعرض ٧,٥م



اعمال التشجير بمنطقة شق الثعبان

- 3- تقديم الدعم بالاشجار للمدارس والجامعات والمعاهد والقوافل البيئية بمحافظات الجمهورية بعدد لا يقل عن ٥٠ الف شجرة خلال عام ٢٠٢٤



4- البدء فى تشجير مطار العلمين بالتنسيق مع القوات الجوية حيث تم زراعه عدد ١٠٠٠ شجرة بالمطار لإظهار المطار بالمظهر اللائق والمشرف وجارى استكمال زراعه ٩٠٠٠ شجرة أخرى ضمن المخطط لتشجير المطار .

5- استمرار اعمال تطوير مشتل الوزارة بالقاهرة الجديدة حيث يعتبر المشتل هو المصدر الرئيسى لانتاج الاشجار والشتلات اللازمة لتقديم الدعم البيئى للمدارس والجامعات والمعاهد والقوافل البيئية والاحياء.

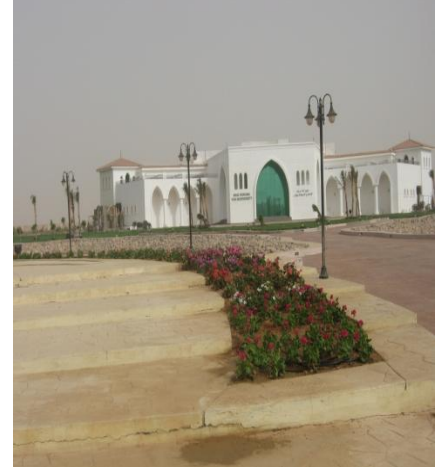


اعمال تطوير المشتل المركزى بالقاهرة الجديدة

6- التنسيق مع الوزارات المعنية الزراعة والاسكان بشأن ملف الغابات الشجرية التى تروى بمياه الصرف الصحى لوضع استراتيجية الغابات بمصر حيث بلغ عدد الغابات الشجرية بمصر ٦١ غابة موزعه بين الوزارات المعنية الزراعة (٣٤ غابة) والاسكان (٢٦) غابة ووزارة البيئة (١) غابة.

7- المشاركة فى المبادرة الرئاسيه (بداية جديدة لبناء الانسان) من خلال تكثيف اعمال التشجير بالمحافظات من خلال التنسيق مع وزارة الشباب ووزارة الصحة ومحافظة القليوبية.

8- المتابعه الفنية لاعمال صيانه الزراعات بحديقة السلام بشرم الشيخ ..



9- تشجير عدد ٤ مدارس التابعة للمدارس اليابانية بالسويس و١٥ مايو والعاصمة الإدارية بعدد ٢٠٠ شجرة لأظهار تلك المدارس بالمظهر اللائق والمشرف .

اليوبيل الفضى لمواجهة وزارة البيئة لنوبات تلوث الهواء

نجحت وزارة البيئة هذا العام فى مواصلة النجاحات التى حققتها فى ملف نوبات تلوث الهواء الحادة المعروفة إعلامياً " بالسحابة السوداء " ، وقد تزامن هذا العام مرور ٢٥ عاماً على ظهور السحابة السوداء فى خريف عام ١٩٩٩ .

تمثلت جهود وزارة البيئة خلال موسم السحابة السوداء فيما يلى :

- تجميع ما يقرب من ١,٢ مليون طن قش أرز.
- التفتيش على عدد ١٦٩ منشأة كبرى بالتعاون مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، تبين مخالفة عدد ١٤٤ منشأة .
- التفتيش على عدد ٤٣٧١ منشأة صغيرة (مسابك - مكامير- مصانع طوب - فواخير) تبين مخالفة عدد ٢٨٧ منشأة.
- تنفيذ عدد ٤٧٢ حملة فحص وقياس عوادم مركبات ، تم خلالها فحص عدد ٣٣٣١٦ مركبة .
- تنفيذ ٥١١٨٨ نشاط توعوى (ندوات -اجتماعات - لقاءات توعوية و مباشرة) .

نتائج رصد جودة الهواء خلال الفترة من ١ سبتمبر حتى ٧ نوفمبر ٢٠٢٤ .

- انخفاض نتائج التركيزات المتوسط اليومي للجسيمات العالقة الكلية.
- تحسن مستوى جودة الهواء.

اسفرت جهود وزارة البيئة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في مواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة (السحابة السوداء) خلال عام ٢٠٢٤ عن تجنب إجمالي انبعاثات حوالي 334268 طن.

وتقوم وزارة البيئة حالياً بإعداد خطة مستديمة بنظام استجابة متدرج يبدأ التنفيذ بنهاية ٢٠٢٥ بالتعاون مع البنك الدولى وبالتنسيق مع اللجنة العليا لمواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة .

مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى خلال عام ٢٠٢٤

- قام مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى خلال عام ٢٠٢٤ بعدد من الإنجازات تمثلت فيما يلي :
- إعداد خطة متكاملة لإدارة نوعية الهواء وتغير المناخ (IC-AQMP) وصدر قرار وزاري بتشكيل لجنة عليا للمتابعة والإشراف على إعداد الخطة .
 - تطوير نظام التنبؤ بنوعية الهواء وإنشاء أليات استجابة مؤسسية للأيام التي تشهد تلوثاً مرتفعاً، وإعداد موقع الكتروني للتوعية العامة بنوعية الهواء، وتقديم توصيات لتحسين آلية الاستجابة للطوارئ لأزمة تلوث الهواء (السحابة السوداء).
 - التعاقد مع معهد قبرص لـ "تطوير نظام التنبؤ بنوعية الهواء - وتكامل وتحليل بيانات التنبؤ بنوعية الهواء تنفيذ أكثر من ٣٥٪ من الأعمال الانشائية لمرافق إدارة المخلفات المتكاملة بالعاشر من رمضان .
 - الانتهاء من إعداد الدراسات الفنية الخاصة بتطوير المنطقة الصناعية بالعكرشة
 - إعداد دراسات مراجعة نظام إدارة المخلفات لزيادة كفاءة الجمع والفصل والتخلص وتدريب مسؤولي مخلفات الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين بمستشفى (عين شمس التخصصي والقصر العيني الفرنسي) وجاري إعداد خطة الطرح والتنفيذ.
 - توريد المعدات الخاصة بالدعم المؤسسي لإنشاء وحدات المخلفات الصلبة بمحافظة القليوبية والقاهرة ووزارة التنمية المحلية وأنشطة الدعم الفني لجهاز تنظيم إدارة المخلفات.
 - طرح المناقصة الخاصة بشراء الأتوبيسات الكهربائية والشواحن ضمن المنظومة المتكاملة للحافلات الكهربائية (e-bus) ،والأنتهاء من التصميم التفصيلي الخاص بتحويل جراج الأميرية للعمل بالكهرباء وجاري إعداد مستندات الطرح لإعادة تأهيل وتطوير الجراج، وتطوير المبنى الإداري الخاص به.
 - دعم إجراءات تصديق جمهورية مصر العربية على اتفاقية ميناماتا بشأن حماية صحة الإنسان والبيئة من إطلاقات الزئبق ومركباته ، جارى اصدار قرار لتشكيل لجنة وطنية فنية لدعم التحضير لتطبيق اتفاقية ميناماتا برئاسة جهاز تنظيم ادارة المخلفات وعضوية الجهات ذات الصلة.
 - تنفيذ حملة توعية متكاملة (تلفزيون وإذاعة ووسائل إتصال إجتماعي) للتوعية باضرار حرق قش الأرز.
 - تنفيذ مسابقة "أيدينا نجعل حوائينا" لجمع وفرز المخلفات.
 - إجراء سلسلة من ورش العمل ضمن خطة مكافحة السحابة السوداء في الدلتا. وورشة عمل لمناقشة تعظيم الاستثمار لمخلفات قش الأرز.
 - التعاقد مع مؤسسة متخصصة لتنفيذ نشاط تعديل السلوك، لتنفيذ ٣ مبادرات.
 - إعداد خطة العمل ومؤشرات الأداء النهائية للإدارة الفعالة والمتكاملة للمخلفات الالكترونية .
 - إعداد خطة العمل ومؤشرات الأداء النهائية للإدارة الفعالة والمتكاملة لمخلفات الرعاية الصحية.
 - طرح مناقصة لإنشاء شبكة لرصد ملوثات المناخ قصيرة الأجل وغازات الاحتباس الحراري.

تحسين نوعية المياه

رصد نوعية المياه

- رصد نوعية مياه نهر النيل وفرعية من خلال عدد (٦٩) موقع رصد على نهر النيل، موزعة بالإضافة إلى ثلاث نقاط من بحيرة السد العالي (ناصر)، كما يتم الرصد اللحظي لنوعية مياه نهر النيل من خلال عدد (٩) محطات لرصد وقياس مؤشرات نوعية المياه بنهر النيل بمحافظات (أسوان، قنا، الأقصر، سوهاج، اسيوط، المنيا، بنى سويف، القاهرة).
- رصد نوعية مياه البحيرات لحظياً وذلك من خلال عدد (٢) محطات لرصد وقياس مؤشرات نوعية المياه ببحيرة مريوط، عدد (٢) محطة لرصد وقياس مؤشرات نوعية المياه ببحيرة المنزلة.
- ربط عدد ١٠ من المنشآت الصناعية والتي تقوم بالصرف على نهر النيل والبحيرات والبيئة البحرية بشبكة الرصد اللحظي لنوعية المياه وذلك لرصد وقياس مؤشرات نوعية مياه الصرف الصناعي، حيث بلغ إجمالي عدد المحطات بالشبكة عدد (٢٥) محطة رصد لحظي.
- التنسيق لاستكمال تنفيذ برامج قومية للرصد الساحلي والبحيرات لرصد مستويات جودة مياه البحيرات بغرض المساعدة في دعم خطط التنمية لتلك البحيرات، وذلك من خلال تحليل خواص نوعية المياه (التحليل الهيدروكيميائية، التحليل الكيميائية، الهيدروكربونات البترولية الكلية، الدلائل البكتيرية، الهائمات النباتية، والحيوانية).
- مشاركة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في إعداد المواصفات القياسية المصرية الخاصة بكل من القياسات البيئية في المجالات المختلفة، المياه وذلك من خلال المشاركة في اللجان الفنية المختلفة.
- مشاركة لجنة الإنذار المبكر لرصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة الأزمات والطوارئ بمياه نهر النيل في إعداد خطط لمواجهة الكوارث بنهر النيل وآلية التعامل مع المواقع الطارئة لتلوث مياه نهر النيل (ظهور بقع الزيت/ سؤار/ غيرها).
- إعداد تقرير بيئي متكامل عن نوعية مياه نهر النيل (فرع رشيد) موضحاً به نوعية المياه بفرع رشيد خلال الفترة من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٤ وحصر مصادر التلوث المختلفة على فرع رشيد حيث بلغ إجمالي عدد المصارف الزراعية التي تقوم بالصرف على فرع رشيد بعدد (٣) مصارف، عدد (٢٥) محطة معالجة للصرف الصحي، عدد (٨) منشآت صناعية، كما يتم التنسيق من خلال الفروع الإقليمية التابعة لجهاز شؤون البيئة بالجهات المعنية لمتابعة المنشآت المخالفة لتقديم خطط الإصحاح البيئي.
- إعداد تقرير فني عن الموقف البيئي بمصرف بلبيس في نطاق محافظات (القاهرة - القليوبية والشرقية)، يتضمن مجهودات وزارة البيئة في تقييم نوعية مياه الصرف الصحي بمحطات معالجة مياه الصرف، ومياه الصرف بالمنشآت الصناعية وكذلك المخلفات المتراكمة على مسار الصرف.

مجهودات متابعة الموقف البيئي لنهر النيل

- التفتيش على المنشآت التي تقوم بالصرف على نهر النيل (صرف مباشر ١٠ منشآت - وصرف غير مباشر ١١ منشأة) بإجمالي عدد ٢١ منشأة، وعمل المراجعات البيئية لشركات السكر التي تقوم بالصرف المباشر وغير المباشر على نهر النيل مع الزام المنشآت بسرعة تقديم خطط الإصحاح البيئي وتركيب محطات رصد لحظي على مخرج صرف المخلفات السائلة وفقاً لقانون البيئة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- الانتهاء من تنفيذ خطط الإصحاح البيئي لشركة سكر أبو قرقاص بتمويل من برنامج دعم القطاع العام والخاص التابع لوزارة البيئة

- الانتهاء من تركيب أبراج التبريد لشركة سكر ارمينت بتمويل من برنامج التحكم في التلوث الصناعي وتشغيل برج التبريد في ابريل ٢٠٢٤.
- وقف الصرف نهائيا لشركة سماد اسيوط، ووقف الصرف الصناعي لشركة سكر جرجا وتحويله على الشبكة العمومية للصرف الصحي.
- الانتهاء من اعداد الدراسة الفنية والاقتصادية لمشروعات معالجة مياه الصرف الصناعي ومياه التبريد بمصانع السكر بنظام الدائرة المغلقة.

متابعة الموقف البيئي لصرف كيتشنر

- التفتيش على عدد ١٨ منشأة صناعية تقوم بالصرف على مصرف كيتشنر .
- التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتقنين أوضاع المنشآت الغير مرخصة وتقوم بالصرف على المصرف.
- التنسيق مع وزارة الاسكان لدراسة امكانية ربط المخلفات السائلة بالمنشآت الصناعية التي تقوم بالصرف على المصرف بالشبكة العمومية، مع ادراج قرى صفط تراب- الأبيسط- الهياتم- شبرا ملكان- السجاية- طريق الراهبين، في نطاق مركز المحلة الكبرى ضمن خطة الوزارة لخدمات الصرف الصحي.
- التنسيق مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية لإلزام المنشآت الصناعية المرخصة لتقديم خطط إصاح بيئي وفقاً للمخالفات التي تم رصدها أثناء التفتيش.

- مجهودات لجنة الصرف الصناعي المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٧١ لسنة ٢٠٢٤ بشأن دراسة الآلية المثلى للتحكم في مياه الصرف الصناعي واعادة استخدامها وتتضمن ما يلي:

- اعداد دراسة فنية متكاملة عن اعادة استخدام مياه الصرف المعالج في زراعة نباتات (الجوجوبا- الجاتروفا- الساليكرونيا) ودراسة الجدوى الاقتصادية لكلاً منهما في انتاج الوقود الحيوي كبديل للطاقة.
- مشاركة وزارة الموارد المائية والري في تحديث مستهدفات ومؤشرات الخطة القومية للموارد المائية ٢٠١٧/٢٠٥٠ في ضوء محوري تحسين نوعية المياه وترشيد استخدام المياه ووضع آلية لتعريف المؤشرات وطريقة حسابها.
- مشاركة مشروع اليونيسكو في وضع المؤشرات الخاصة برصد وتقييم اجراءات التكيف مع التغيرات المناخية في قطاع المياه.
- تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية التي تتنوع بين ندوات ولقاءات مباشرة والمشاركة بالمبادرات الخاصة بالبيئة بالإضافة لتنفيذ العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال المياه.

الإجراءات المتخذة بناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية للحد من التلوث بخليج السويس :

- التنسيق بين وزارتي البيئة والبتترول لإلزام جميع المنشآت التي تقوم بالصرف على خليج السويس بتنفيذ خطط اصاح بيئي (إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصناعي) شمل:
- الانتهاء من محطة معالجة شركة النصر للبتترول بالسويس.
- يتم حالياً التشغيل التجريبي لمحطات شركات (السويس للزيت جنوب سيناء- الأمل - وبتروجلف بالبحر الأحمر).

- تجاوز معدل التنفيذ الإجمالي لمشروعات تنفيذ محطات شركات (العاملة للبترول والسويس للزيت بالبحر الأحمر والسويس لتكرير البترول) ٨٥ ٪ ومتوقع الإنتهاء منها بنهاية ٢٠٢٥.
- وقف الصرف نهائيا علي البيئة البحرية لشركتي زيتكو بالبحر الأحمر والشركة العاملة للبترول براس سدر بجنوب سيناء من خلال إنشاء أحواض تبخير.
- الإنتهاء من تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصناعي لشركة النصر للسماد (سمادكو)، بتمويل من برنامج التحكم في التلوث الصناعي (المرحلة الثالثة) التابع لوزارة البيئة.

مجهودات لجنة الصرف الصناعي المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن المتابعة الدائمة لحطات معالجة الصرف والمنشآت الصناعية وتتضمن ما يلي:

- متابعة تقييم الموقف البيئي والتشغيلي لعدد ٥٢ محطة معالجة مياه صرف صحي والتي تستقبل المخلفات السائلة للمنشآت الصناعية، من خلال تنفيذ العديد من الاجراءات من شاذها رفع كفاءة المحطات.
- الإنتهاء من التقييم الفني للمنشآت الصناعية التي تقوم بالصرف علي الشبكة في نطاق مدينة السادات وعددهم ٢٥ منشأة وجاري الإنتهاء من خطط الاصحاب البيئي لعدد ١٦ منشأة.
- الإنتهاء من التقييم الفني للمنشآت الصناعية التي تقوم بالصرف علي الشبكة في نطاق المنطقة الصناعية ببورسعيد وبياض العرب وكوم ابو راضي.
- تنفيذ عدد (٦١) محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية في نطاق السادس من اكتوبر تعتمد علي إعادة استخدام المياه المعالجة في الأغراض الصناعية والري والتشجير من خلال ترشيد استهلاك المياه كفاءة ادارة الموارد.
- الإنتهاء من حصر والتفتيش علي المنشآت الصناعية التي تعمل في مجال صناعة الكرتون من المخلفات الورقية بالتعاون مع اتحاد الصناعات وعددهم ١٥٥ منشأة، وتنفيذ ١٣ محطات معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصناعي، وجاري تنفيذ عدد ٢٨ محطة من خلال تقديم الدعم الفني من وزارة البيئي وتمويل المشروعات من برنامج التحكم في التلوث الصناعي.
- الإنتهاء من تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركات (شركة يونيبورد للورق - انترستات للورق - ايجيبت فودز - الرباعية للغزل والنسيج، بمدينة السادات، تم تمويل مشروع شركة الرباعية من برنامج التحكم في التلوث الصناعي.
- الإنتهاء من إنشاء وحدة لمعالجة ملوث الفينول بمياه الصرف الصناعي البالغ سعتها ٨٠ م ٣/ساعة" بشركة شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية "أموك" وتم تقديم الدعم الفني والمالي للمشروع (قرض ومنحة) من برنامج التحكم في التلوث الصناعي بوزارة البيئة.

محطات الصرف الصناعي بالمناطق الصناعية:

- متابعة اجراءات رفع كفاءة محطة معالجة كوم اوشيم بمحافظة الفيوم ومحطة الروبيكي وكذلك اجراءات محطة بياض العرب الصناعية.
- والمشاركة في اعمال حصر مصادر التلوث بالمنطقة الصناعية بجمصة واجراءات انشاء محطة معالجة مركزية بالمنطقة.

نواتج محطات المعالجة والحماة:

- الإنتهاء من التقرير الفني الخاص بالاستخدامات الاستثمارية للحماة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف في مجالات انتاج الطاقة والاسمدة العضوية، وجاري اعداد تقرير عن استخدامات نواتج المعالجة في صناعة الطوب الطفلي والاسمنتي.

متابعة الموقف البيئي للبحر المتوسط

- التفتيش على عدد ١١ منشأة صناعية تقوم بالصرف على البحر المتوسط.
- الانتهاء من مشروع معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة البروبلين المصرية ووقف الصرف على البحر المتوسط في نطاق محافظة بورسعيد، ومطابقة العينات في نطاق دمياط.
- الانتهاء من مشروع توسعات وتطوير محطة معالجة الصرف الصناعي بشركة مصر للكيماويات بمحافظة الاسكندرية بتمويل من برنامج التحكم في التلوث الصناعي بوزارة البيئة
- جاري تنفيذ خطة اصحاب بيئي لشركة الاسكندرية للبترول بخليج المكس تضمن تطوير منظومة معالجة مياه الصرف الصناعي.

متابعة الموقف البيئي لمحطات انتاج وتوليد الكهرباء:

- متابعة وتقييم الموقف البيئي لمياه التبريد لعدد ٥٢ محطة انتاج كهرباء في نطاق نهر النيل والترع وكذلك البحر الاحمر والبحر المتوسط.

متابعة الموقف البيئي للبحيرات:

تنفيذا لتكليفات فخامة رئيس الجمهورية، تم تنفيذ ما يلي:

- بحيرة مريوط : وتتضمن اجراءات الحد من التلوث ببحيرة مريوط ما يلي:
- الانتهاء من مشروعات الإصحاح البيئي لعدد (٣) شركات تقوم بالصرف على بحيرة مريوط وهي (شركة العامرية لتكرير البترول - شركة سيدي كرير للبترول - شركة أبو الهول للملح والصودا)، وجاري الانتهاء من تركيب وتشغيل محطة المعالجة لعدد (١) شركة (العامرية للغزل والنسيج) . وجاري تنفيذ إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة البتروكيماويات المصرية.
- الانتهاء من مشروع حصر وجرّد الملوثات (مصادر تلوث المياه) لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمنشآت الصناعية لكافة محافظات الجمهورية.

- تنمية بحيرة البرلس:

الانتهاء من دراسة التقييم البيئي لأعمال تطوير بحيرة البرلس والتنسيق مع جهاز تنمية الثروة السمكية للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الغطاء النباتي بالبحيرة.

- إعادة التوازن البيئي لبحيرة قارون :

وذلك من خلال اللجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنفيذ مشروعات لاعادة التوازن البيئي لبحيرة قارون والتي تتضمن مشروعات منها:

- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة مياه الصرف الصحي جاري تنفيذها بمركزي يوسف الصديق واطسا من خلال مبادرة حياة كريمة.
- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة مياه الصرف الصحي جاري تنفيذها باجمالي عدد ٢٠ مشروع بقرض ممول من بنك الأعمار الأوروبي.

- مشروع رفع كفاءة محطة معالجة مياه الصرف جاري تنفيذها بالمنطقة الصناعية بكونم اوشيم. ومن المتوقع الانتهاء خلال الربع

الأول من ٢٠٢٥

- تنمية الثروة السمكية: تم المشاركة في اجراءات انزال عدد ٦ مليون وحدة زريعة اجمبري بالبحيرة بعد توقف عدة سنوات، وبداية انتاج البحيرة خلال شهر نوفمبر والتنسيق لاستكمال عملية تغذية البحيرة باصناف اخرى تتناسب مع نوعية المياه.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية ٢٠٢٤:

-رئاسة فريق عمل تولي الإعداد والمشاركة في الإجتماع ٩٦ للمكتب التنفيذي لإتفاقية برشلونة خلال الفترة من ١٩-٢٠ نوفمبر، وذلك في إطار الإستعداد لإستضافة مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين المعنى بالادارة الساحلية المقرر عقده في ديسمبر ٢٠٢٥ والذي تستضيفه جمهورية مصر العربية.

-المشاركة في تقدير قيمة الأضرار البيئية للتلوث البحرى الناتج عن التسربات الزيتية من السفن والمنصات البترولية في البحر "بمبلغ قيمته ٣٠٧٥٠٠٠ جنيه مصري.

-تنفيذ مخطط مراجعة للحالة البيئية لموانئ الصيد ووضع على أولويات متابعة شئون الموانئ بهدف تقديم الدعم الفني وتطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية وعرض التقارير على الجهات المعنية وعلى مجلس الوزراء لمتابعة التوصيات.

-تنفيذ أعمال المرور الدوري على الموانئ البحرية التجارية ومنها الموانئ التابعة لهيئة موانئ البحر الاحمر، الموانئ التابعة لهيئة موانئ الاسكندرية، الموانئ التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، ميناء دمياط التابع لهيئة ميناء دمياط بمحافظة دمياط، الموانئ التخصصية السياحية والبترولية والتعدينية.

تحسين البيئة الصناعية

- تمكنت وزارة البيئة من الانتهاء من أعمال التفتيش على عدد (٣٥٠١) منشأة بالتعاون مع عدد من الجهات المختلفة فى الدولة وذلك خلال عام ٢٠٢٤، كما تم اعتماد خطط للاصحاح البيئي ومتابعة تقييم الوضع البيئي لعدد (٢٧٥) منشأة.
- تنفيذ مشروعات بالنوادي والمركز الشباب التابعة للجامعات ووزارة الشباب والرياضة لتنفيذ مشروعات بيئية في مجال الطاقة الشمسية مثل انارة الملاعب بإستخدام الخلايا الشمسية وتسخين مياه حمامات السباحة بالسخانات الشمسية.
- متابعة وتحديث المواد المعروضة علي الشاشات الخاصة بمشروع تركيب محطة الطاقة الشمسية أعلى الجراج متعدد الطوابق بمطار القاهرة الدولي.
- استمرار التعاون فى مشروع استبدال غلايات المياه الموجودة بالمدن الجامعية والتي تعمل بالسولار بأخرى تعمل بالطاقة الشمسية كطاقة متجددة صديقة للبيئة بالتعاون مع جامعة جنوب الوادي، والتي تم تنفيذ المرحلة الاولى منها، حيث تتم متابعة المشروع لضمان نجاح واستمرارية المشروع.
- متابعة المبادرات والمشروعات والاجراءات الخاصة بالحد من غازات الاحتباس الحراري، ومنها تنفيذ الشركة العربية للاسمنت لحطة طاقة شمسية على مساحة ١٠٠٠٠ متر مربع بطاقة اجمالية ٧ ميغا وات مرتبطة بالشبكة القومية كمرحلة أولى وجاري

تنفيذ محطة أخرى كمرحلة ثانية للوصول الى طاقة اجمالية ١٤ ميجا وات بالإضافة إلى العديد من الاجراءات الأخرى التي قامت بها الشركة للحد من غازات الاحتباس الحراري كاستخدام الوقود البديل وتنفيذ برامج لكفاءة الطاقة بالمصنع وإعادة التدوير والتي أدت الى خفض انبعاثات الكربون في إجمالي الانبعاثات بالمصنع الى ١٥٪.

تطوير منظومة مكامير الفحم النباتي:

قامت وزارة البيئة بتنفيذ خطة تطوير منظومة انتاج الفحم النباتي باستخدام تكنولوجيا مستدامة بيئيا بعد موافقة مجلس الوزراء عليها، حيث تم الانتهاء من الآتي:

١- وضع كافة الاشتراطات والضوابط البيئية للنماذج المطورة لانتاج الفحم النباتي، وكذلك تنفيذ الضوابط الصادرة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٤ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته بشأن الضوابط والإجراءات اللازمة لتوفيق الأوضاع البيئية لمكامير الفحم النباتي في أماكنها الحالية بالتعاون والتنسيق الكامل مع كافة الجهات المعنية حيث تم تنفيذ ما يلي:

- اعتماد عدد ١٠ نماذج مطورة من الناحية البيئية طبقا للاشتراطات والضوابط البيئية لنماذج انتاج الفحم النباتي لتسمح للسادة الراغبين في التطوير من خلال اختيار احد تلك النماذج المطورة وفقا لظروف التشغيل والطاقة الإنتاجية واي اعتبارات أخرى.

٢- الانتهاء من توفيق الأوضاع البيئية لأكثر من ٢٦٥ نموذج مطور بالمحافظات المختلفة واستصدار تراخيص التشغيل النهائية بنظام المسبق، بالإضافة الي عدد ٢٠ مصنع لانتاج لفحم النباتي المضغوط بنظام الاخطار.

برنامج التحكم في التلوث الصناعي EPAP

نفذت وزارة البيئة احتفالية كبرى بحضور عدد من الوزراء والشخصيات الهامة فى مجال الصناعة والقطاع الخاص للإعلان عن الانتهاء من المرحلة الثالثة لبرنامج التحكم فى التلوث الصناعي وإطلاق المرحلة الجديدة لبرنامج الصناعة الخضراء المستدامة GSI.

يهدف برنامج التحكم فى التلوث الصناعي بمراحله الثلاثة إلى مساعدة الصناعة على تطوير الأداء البيئي وخفض استهلاك الطاقة والموارد بهدف تحقيق مبدأ الاستدامة وتفعيلاً لنهج الإنتاج والإستهلاك المستدام، من خلال مساعدة المنشآت لتحقيق التوافق مع القوانين واللوائح البيئية، حيث نجح في تمويل عدد الشركات المدرجة بقائمة المشروعات بتمويل ٣٠٠ مليون يورو باجمالي استثمارات تبلغ ٥٥٠ مليون يورو .

ومن خلال المرحلة الثالثة من برنامج التحكم فى التلوث الصناعى تم دعم الصناعة المصرية لتطوير كفاءة الطاقة والموارد وتحقيق الالتزام بالقوانين البيئية بتمويل حوالى **١٤٥ مليون يورو**. أتاح قروض ميسرة للشركات الصناعية الراغبة في تنفيذ

مشروعات بيئية بمنحة تصل إلى ٢٤٪ كما يتيح البرنامج منح غير مقترنة بقروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SME) بمنحة تصل إلى ٣٠٪.

تم تخصيص جميع مبالغ البرنامج لتمويل عدد الشركات المدرجة بقائمة المشروعات والتي بلغت (٢٢) منشأة صناعية لعدد (٣٤) مشروع فرعي بإجمالي استثمارات تبلغ ١٩٣,٤٧ مليون يورو بالإضافة إلى (٣٧) مشروع فرعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة (SME) بإجمالي استثمارات ١٣,٨٦٤ مليون يورو.

• وقد قام البرنامج خلال هذا العام بالانتهاء من المشروعات البيئية الآتية:

أولاً: مكون الصناعات الكبرى

- مشروع إنشاء وحدة لحظة ملوث الفينول بمحطة معالجة الصرف الصناعي بسعة تصميمية ٨٠ م^٣/ساعة بشركة الأسكندرية للزيوت المعدنية، بهدف توافيق الشركة في قياسات مياه الصرف الصناعي في تركيزات الفينول.
- مشروع إنشاء خط تدوير مخلفات البلاستيك PET بشركة فيليكس بي فيلمز إيجيبث، بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون غير المباشرة التي من شأنها تقليل البصمة الكربونية للشركة بالإضافة إلى تقليل المخلفات البلاستيكية الضارة بالبيئة وتعظيم الاستفادة منها.
- مشروع إنشاء محطة معالجة للصرف الصناعي بشركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية، بهدف توافيق الشركة في قياسات مياه الصرف الصناعي في تركيزات الأمونيا والنيتروجين الكلي والجسيمات الذائبة الكلية ومنع الصرف على خليج السويس.
- مشروع "استبدال المجففات القديمة بمجففات عالية الكفاءة وضواغط هواء بشركة النجاجون الشرقيون إنترناشونال، بهدف تقليل الطاقة المستخدمة عن طريق إستبدال عدد (١٥) مجفف وتركيب فلاتر هواء وعدد (٧) ضواغط هواء وجهاز تحكم بالضواغط ومحطة هواء مضغوط وخزان هواء والتي تتسبب في فقدان الكثير من الطاقة بسبب كفاءتها المنخفضة.
- مشروع تركيب برج تبريد دائرة مغلقة بشركة السكر والصناعات التكاملية- مصنع أرمنت، بهدف توافيق الشركة في قياسات مياه الصرف الصناعي في الأكسجين الحيوى الممتص والأكسجين الكيماوى والزيوت والشحوم ومنع الصرف على نهر النيل .
- مشروع إنشاء محطة معالجة للصرف الصناعي بشركة هارنست فودز (٦ أكتوبر)، بهدف توافيق الشركة في قياسات مياه الصرف الصناعي في الأكسجين الحيوى الممتص والأكسجين الكيماوى والأس الهيدروجيني.
- مشروع إنشاء محطة معالجة للصرف الصناعي بشركة هارنست فودز (برج العرب)، بهدف توافيق الشركة في قياسات مياه الصرف الصناعي في الأكسجين الحيوى الممتص والأكسجين الكيماوى والأس الهيدروجيني.
- مشروع تركيب منظومة للوقود البديل بشركة وادي النيل للأسمت، بهدف الإقلال من الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية وتوفير استخدام الوقود الأحفوري وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .
- مشروع توسعات وتطوير وحدة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة مصر لصناعة الكيماويات، بهدف توافيق الشركة في قياس ملوثات مياه الصرف الصناعي.
- مشروع تغيير وحدة البخارات الخاصة بتركيز الصودا الكاوية بشركة مصر لصناعة الكيماويات، بهدف تقليل تركيز انبعاثات هيدروكسيد الصوديوم داخل أماكن العمل والأماكن المخلقة.

- مشروع إنشاء محطة مياه الصرف الصناعي بشركة مصانع حلويات الرشيدى الميزان، بهدف توافق الشركة فى قياسات مياه الصرف الصناعي فى تركيزات الأكسجين الحيوى الممتص والأكسجين الكيماوي المستهلك والزيت والشحوم والنيتروجين الكلى.

ثانياً: مكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

- مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة أوفو ايجيببت لمنتجات البيض، بهدف توافق الشركة فى قياسات مياه الصرف الصناعي فى الأكسجين الحيوى الممتص والأكسجين الكيماوي.
- مشروع تدوير المخلفات العضوية وإعادة تصنيعها بشركة طنبو فوود انجريدنس للتصنيع الغذائى والزراعى، بهدف إعادة استخدام المخلفات لانتاج مواد أخرى ذات قيمة ، ومنع التلوث الناتج من تراكمها.
- مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة دبلن للصناعات الغذائية، بهدف توافق الشركة فى قياسات مياه الصرف الصناعي فى تركيزات الأكسجين المستهلك كيماوياً، الأكسجين الحيوى الممتص، المواد الصلبة العالقة، الزيوت والشحوم والأس الهيدروجيني .
- مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بشركة كلاسيك للصناعات الغذائية، بهدف توافق الشركة فى قياسات مياه الصرف الصناعي فى تركيزات الأكسجين المستهلك كيماوياً، الأكسجين الحيوى الممتص، المواد الصلبة العالقة ، الزيوت والشحوم والأس الهيدروجيني .
- مشروع إستبدال المبرد القديم بأخر جديد يعمل بالغاز الطبيعى بالشركة العربية للمستحضرات الطبية (أرابكوميدي)، بهدف تقليل الطاقة المستخدمة عن طريق إستبدال المبرد القديم والذي يعمل بالكهرباء بأخر جديد يعمل بالغاز الطبيعى.
- مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بالشركة العربية للمستحضرات الطبية (أرابكوميدي)، بهدف التوافق البيئى للشركة فى قياسات مياه الصرف الصناعي فى تركيزات الأكسجين الحيوى الممتص، الأكسجين المستهلك كيماوياً، والمواد الصلبة العالقة الكلية، الزيوت والشحوم، المواد الصلبة الذائبة الكلية .
- مشروع استبدال ماكينات الحقن ، وعدد ٢ شلير و كسارة البلاستيك بشركة الهراز للبلاستيك، بهدف تقليل ترشيد استهلاك الكهرباء خلال العملية الإنتاجية وبالتالي تقليل انبعاثات الاحتباس الحرارى.
- مشروع استبدال فرن تجميخ البن بشركة العروبة للبن، بهدف تقليل ترشيد استخدام الوقود بالنسبة للوحدة الإنتاجية بالإضافة الى تقليل انبعاثات الاحتباس الحرارى .

الدعم الفني:

- البدء فى تنفيذ مشروع المنصة الرقمية لنظام تقييم الأثر البيئى بجهاز شئون البيئة، والذي يتيح قيام الجهات الإدارية بتقديم الدراسات من خلال المنصة والقيام بكافة عمليات ومراحل المراجعة الداخلية بشكل رقمى متكامل
- إعداد خارطة طريق لآليات خفض انبعاثات الكربون بعدد من القطاعات الصناعية المستهدفة وذلك بهدف دعمها وتجهيزها لمواجهة الضوابط الدولية الجديدة والتي سيتم تطبيقها على العمليات التصديرية من خلال آلية خفض انبعاثات الكربون العابرة للحدود CBAM (قطاع الاسمدة ، الحديد والصلب ، الألومنيوم ، الاسمنت).

برنامج الصناعات الخضراء المستدامة GSI

- جاري الآن الانتهاء من توقيع اتفاقيات التمويل مع الجهات المشاركة في التمويل (الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية) وسيتم بدء العمل به من بداية ٢٠٢٥ وحتى عام ٢٠٣٠ (خمس سنوات)، حيث يعد البرنامج خطوة جديدة لدعم وتمكين الصناعة المصرية بتمويل يصل إلى ٢٧١ مليون يورو، يساهم في استثمارات تصل إلى ٥٠٠ مليون يورو، سيقوم البرنامج بتقديم حزم ميسرة للمنشآت الصناعية لتنفيذ المشروعات البيئية، لتقليل بصمتها الكربونية وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تنفيذ مشروعات لترشيد استخدام موارد الطاقة والاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتقديم الدعم الفني لجهاز شئون البيئة من خلال رفع كفاءة العاملين ورقمته نظام تقييم الأثر البيئي وإجراءاته، حيث يأى البرنامج امتدادا لبرنامج التحكم في التلوث الصناعي واستكمالاً لمسيرة النجاح والإنجازات في مجال دعم الصناعة المصرية.

تقييم التأثير البيئي:

- تمت المراجعات البيئية للمشروعات المقدمة من المنشآت المختلفة لتحديد مدى ملائمتها للبيئة المحيطة وعدم التأثير السلبي عليها وذلك عن طريق فحص نماذج دراسات تقييم الأثر البيئي، حيث تم دراسة عدد (٧١٩٣) مشروع. تنوعت هذه المشروعات ما بين (مشروعات بنية أساسية - بترولية - خدمية - زراعية - سياحية - صحية - صناعية - طاقة).
- التقييم البيئي الاستراتيجي لعدد من من المشروعات القومية تضمنت:
 - مشروعات بنية أساسية، ومنها ممشى أهل مصر قطاع روض الفرج، ممشى أهل مصر جاردن سيتي، والجامعة الألمانية.
 - المخطط العام المقترح لتوسيع مدينة سانت كاترين.
 - مشروعات طاقة:
 - * مصنع منتجات اليورانيوم بمنطقة الضبعة.
 - محطات توليد الطاقة الشمسية ومنها:
 - * إنشاء وتشغيل محطة طاقة شمسية داخل المتحف المصري الكبير بقدرة ١٣٠٠ ك و.
 - * إنشاء محطة محولات سانت كاترين الجديدة والربط الهوائي بداية من محطة م
 - * محطة طاقة شمسية بأبو رديس بقدرة ٨ ميجا وات المرحلة الثانية التابعة لشركة بترول بلاعيم.
 - محطات رياح ومنها:
 - * إنشاء محطة طاقة الرياح بقدرة ٢٠٠ ميجاوات التابعة لشركة مصدر اى بى انش لطاقة الرياح
 - * محطة رياح بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بإضافة ١٥٠ ميجاوات التابعة لشركة البحر الأحمر لطاقة الرياح
 - * محطة رياح السويس لطاقة الرياح بقدرة ٥٥٠ ميجاوات التابعة لشركة رياح السويس للطاقة
- البدء فى التقييم البيئي الاستراتيجي لمشروع رأس الحكمة.

جهود وطنية ودولية فى مجال التغيرات المناخية

قامت وزارة البيئة بجهود كبيرة للتصدى للتغيرات المناخية على المستويين الوطنى والدولى تلخصت فيما يلى :

- المشاركة في اجتماعات إنشاء وتوطين مركز التميز الأفريقى للمرونة والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقى للتنمية (النيباد NEPAD)، حيث يهدف إلى المساهمة في تزويد أفريقيا بالقدرة اللازمة على المرونة والتكيف لتطوير قطاعاتها الإنمائية
- إطلاق مشروع إعداد تقارير الشفافية الأول والثاني والإبلاغ الوطنى الخامس لصر BTR1/BTR2-NC5 والذي تنفذه وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى .
- إطلاق مشروع "صياغة وتطوير عملية خطط التكيف الوطنية في مصر (NAP) والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية والبشرية والمؤسسية للتكيف مع التغيرات المناخية وتحديد الأولويات ودمجها فى الموازنة والتخطيط.
- متابعة أنشطة وأعمال وضع وإنشاء نظام المراقبة والرصد والتحقق MRV من خلال التدريب القطاعي.
- المشاركة في اجتماعات الهيئات الفرعية ،الدورة ٦٠ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ؛ الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة المعنية بالنواحي العلمية والتكنولوجية.
- المشاركة في تقييم المكون الأخضر للمشروعات المقدمة في الدورة الثالثة للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية.
- مشاركة وزارة البيئة في جلسة الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ رقم ٦٠ و ٦١ للوقوف على الإطار العام للتقرير التجميعي السابع والمزمع إصداره في ٢٠٢٩ وتقاريره الخاصة حول تغير المناخ والمدن وتقرير المنهجية حول الانبعاثات الكربونية قصير الأجل.
- جارى الإنهاء من مشروع الخريطة التفاعلية لمخاطر ظاهرة التغيرات المناخية على جمهورية مصر العربية بالتعاون مع إدارة المساحة العسكرية والهيئة العامة للأرصاد الجوية ومركز بحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري.
- المراجعة الوطنية لفصول تقرير الإبلاغ الوطنى الرابع لجمهورية مصر العربية ؛ والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وممول من مرفق البيئة العالمى، حيث سيتم المشروع مصر من إعداد وتقديم إبلاغها الوطنى الرابع إلى مؤتمر الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لالتزامات مصر بصفتها طرفاً في الاتفاقية.
- ترأس اللجنة العلمية لرصد ظاهرة التغير المناخي وإرتفاع منسوب سطح البحر المتوسط وإعداد الدراسات التفصيلية للأضرار التي قد تنشأ عن نوبات الطقس الجامحة وتحديد الاحتياجات لتطوير منظومة الإنذار المبكر.
- التنسيق لتعديل قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وإضافة فصل تغير المناخ، حيث يتم التنسيق المستمر مع اللجان المتخصصة بمجلسي الشيوخ والنواب والعمل على تعديل قانون البيئة وإدراج بُعد تغير المناخ بمواده.
- مشاركة وزيرة البيئة فى الإطلاق الرسمي لأول سوق طوعي للكربون في مصر وأفريقيا.. وبدء اول عمليات التداول على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.
- مشاركة وزيرة البيئة في الدورة ال١٥ من حوار بيتسبرج للمناخ بألمانيا.
- ترأس وزيرة البيئة الاجتماعين الأول والثاني للجنة تسيير مشروع تحويل الأنظمة المالية المتعلقة بالمناخ في مصر، بحضور شركاء التنمية وممثلى الوزارات المعنية.

- عقد الاجتماع الأول للجنة السياسات البيئية والمناخية بمشاركة عدد من الوزارات المعنية.
 - مشاركة وزيرة البيئة في أسبوع المناخ ضمن فعاليات الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وتشارك في الاجتماع الاستثنائي للجنة رؤساء دول وحكومات أفريقيا المعنية بتغير المناخ نيابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية.
 - مشاركة فعالة لوزيرة البيئة في مؤتمر المناخ COP29 بباكو في أذربيجان
- استكمالاً للدور الريادي لمصر في ملف المناخ عالمياً سواء في الشق التمهيدي للمؤتمر أو ضمن الوفد المصري الرسمي المشارك برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء نيابة عن فخامة رئيس الجمهورية في فعاليات المؤتمر بشقيه الرئاسي والوزاري خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٤ ، وخلالها :
- تولت وزيرة البيئة مع نظيرها الاستراتيجي مهمة تسيير مشاورات الوصول لهدف جمعي كمي جديد لتمويل المناخ يتسم بالشفافية والتوازن والقابلية للتطبيق، حيث عقدا لقاءات متعددة مع مجموعات الدول النامية والمتقدمة من منطلق الحرص على الاستماع لاختلاف الرؤى وشواغل الدول للوصول لتوافق حول هدف يلبي طموح مواجهة آثار تغير المناخ ، والتقى مع وفود كل من المجموعة العربية والاتحاد الأوروبي ومجموعة ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأقل نمواً LDC، ومجموعة البيئة العالمية EIG، ومجموعات تحالف الدول الجزرية الصغيرة AOSIS، المفاوضين الأفارقة AGN، التحالف المستقل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي AILAC، الدول النامية ذات التفكير المماثل LMDC، والمجموعة الشاملة UMBRELLA GROUP وهي تحالف دول أستراليا وكندا وأيسلندا واليابان ونيوزيلندا وكازاخستان والنرويج وأوكرانيا والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وسلما إلى رئاسة المؤتمر نتائج المشاورات لاتخاذ القرار المناسب ضمن اعلان المؤتمر.
 - عقدت وزيرة البيئة عدد من اللقاءات الثنائية مع عدد من الوزراء ومسؤولي المنظمات والجهات الدولية والإقليمية، لبحث سبل دفع ملف المناخ وخاصة تمويل المناخ، ومنهم وزيرة البيئة لدولة الامارات، السيدة امينة محمد نائب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد سيمون ستيل الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) مدير صندوق التكيف، وزيرة الدولة ومبعوث المناخ بوزارة الخارجية الألمانية وممثلة رئيس الوزراء الباكستاني لشؤون تغير المناخ والتنسيق البيئي.

الموافقة على تمويل ٣ مشروعات من صندوق المناخ الأخضر لمصر وعدد من الدول "مشروعات

تخصير الأنظمة المالية وصندوق استثمار الزراعة المرنة الذكية ومرفق توسيع البنية التحتية

المرنة للمياه" كأحد ثمار جهود وزارة البيئة في خلق مناخ داعم لتمويل المناخ من خلال

شركاء التنمية والقطاع الخاص بحزمة تمويلية تقدر ٢,٦٨٧ مليار دولار أمريكي

جهود حماية طبقة الأوزون

- تنظيم برنامج تدريبي لإحكام الرقابة الداخلية على المواد الخاضعة لبروتوكول مونتريال تضمن عدد (٤) دورات تدريبية لممثلي جهاز حماية المستهلك ومباحث التموين والهيئة العامة للتنمية الصناعية ومصلحة الرقابة الصناعية، كما تم تنفيذ برنامج تدريبي للعاملين بالموانئ المختلفة لضمان احكام الرقابة على المواد الخاضعة لبروتوكول مونتريال تضمن عدد (٣) دورات تدريبية للعاملين بموانئ الإسكندرية والسخنة ودمياط.
- تنفيذ عدد (٢٢) دورات تدريبية بالمحافظات المختلفة لممثلين وزارة العمل وقطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم ومصلحة الكفاية الإنتاجية والفنيين العاملين في مجال التبريد والتكييف ؛ للتدريب على التعامل مع وسائط التبريد الحديثة والممارسات السليمة في صيانة وإصلاح أجهزة التبريد والتكييف
- رفع كفاءة عدد (٨) مراكز تدريب تخصص تبريد وتكييف تابعة لكلاً من قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم ، التدريب المهني بوزارة العمل مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة.
- الانتهاء من تجهيز مركز استصلاح وإعادة تدوير وسائط التبريد بشركة إيجي كيم .
- مساعدة جهاز شؤون البيئة في تنفيذ برنامج لاستضافة وفد من دولة العراق الشقيقة ضم ممثلين عن ووزارة الصناعة والمعادن العراقية ؛ بهدف تبادل الخبرات بين وحدة الأوزون المصرية والمركز الوطني للأوزون بالعراق ؛ لتعزيز التعاون بين البلدين .
- الاحتفال باليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون ٢٠٢٤ التي شهدت:
 - 1- تدشين مبادرة شارك في الحل : لتعزيز العمل المناخي والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ.
 - 2- الاعلان عن انشاء أول مركز لتجميع واستصلاح وسائط التبريد.

التعاون الدولي خلال عام ٢٠٢٤

- قامت وزارة البيئة بجهود كبيرة فى مجال التعاون والعلاقات الدولية خلال عام ٢٠٢٤ يعد أهمها :
- المشاركة في اجتماعات اللجنة العليا المصرية - الكويتية المشتركة برئاسة وزيري خارجية البلدين. وتم خلالها توقيع مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة البيئة وحكومة دولة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للبيئة في مجال حماية البيئة.
 - تصديق رئيس الجمهورية على التعديل الأول لاتفاقية "منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة ، تبلغ قيمة الاتفاقية 25 مليون دولار بشأن مبادرة تغير المناخ بزيادة 5 مليون دولار لقطاع الطاقة في اطار برنامج نوفا.
 - مشاركة وزارة البيئة في الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة المصرية والحكومة الكندية لتنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز الزراعة المناخية الذكية مناخياً والتنوع الحيوي الزراعي لتعزيز القدرة على التكيف لدى المجتمعات الريفية الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية في الأراضي القديمة والجديدة بدلتا النيل وصعيد مصر" والممول من الحكومة الكندية ومنظمة

الأغذية والزراعة وذلك بالشراكة مع العديد من المؤسسات الوطنية. بقيمة 9.9 مليون دولار كندي والمقرر تنفيذه لمدة خمس سنوات بداية من عام 2024 – 2029 .

- المشاركة في اجتماعات الدورة ٢٥ للجنة الفنية للبيئة والتي عقدت بجدة - المملكة العربية السعودية .
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البيئة بأرمينيا في المجالات البيئية المختلفة.
- توقيع قرار منح الدعم مع الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي AECID لتمويل مشروع "معالجة مياه الصرف الصناعي في مصانع السكر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة" بميزانية قدرها 500 ألف يورو .
- المشاركة في اللجنة التحضيرية لاستضافة مصر للدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي .
- المشاركة الفعالة في الإعداد لحكومة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.
- إعداد الترتيبات الخاصة بمشاركة مصر في التحالف العالمي للاقتصاد الأخضر تحت رعاية دولة الامارات العربية المتحدة وعقد اجتماع تنسيقي مع كافة الوزارات والجهات المعنية .
- تنفيذ الإجراءات المرتبطة بقرض دعم سياسات التنمية DPF في مصر والمقدم من البنك الدولي خلال العام المالي 2024 لتنفيذ إصلاحات هيكلية في مجال الرصد والتقييم والتحقق MRV.
- المشاركة في اجتماعات لجنة السياسات البيئية والمناخية والتي تم انشاؤها بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1979 لسنة 2024 برئاسة وزيرة البيئة .
- رئاسة فريق عمل تولي الإعداد والمشاركة في الاجتماع ٩٦ للمكتب التنفيذي لإتفاقية برشلونة خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠ نوفمبر، وذلك في إطار الإستعداد لإستضافة مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين المعنى بالإدارة الساحلية المقرر عقده في ديسمبر ٢٠٢٥ والذي تستضيفه جمهورية مصر العربية.

استصدار قرار السيد رئيس الجمهورية على "اتفاقية استضافة مصر مركز التميز للتغيرات المناخية التابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية NEPAD".

الأزمات والكوارث البيئية خلال ٢٠٢٤

قامت الإدارة المركزية للأزمات والكوارث البيئية بجهود كبيرة خلال عام ٢٠٢٤ ويعد أهمها :

- دراسة ومراجعة وإصدار الموافقات لعدد (١٥) خطة طوارئ لمكافحة التلوث البحري بالزيت .
- إدارة عدد (٢٤) حادث من خلال إدارة غرفة العمليات المركزية في عام ٢٠٢٤ .
- بدء تحديث استراتيجية البحر المتوسط للوقاية والتأهب والاستجابة للتلوث البحري الناجم عن السفن (2022-2031).
- المشاركة بالمناورة التي قامت بها شركة "BP" في مجال مكافحة التلوث البحري بالزيت.
- تمت المشاركة بالمناورة البحرية لمكافحة التلوث البحري بمنطقة العلمين من خلال شركة اكسون موبيل بالتعاون مع عدد من الشركات بالمنطقة .

- المشاركة بالتجربة العملية الاستراتيجية على مكافحة التلوث البحري بالزيت بالبحر الأحمر بمشاركة جهاز شئون البيئة والهيئة العامة للبترول وشركات البترول بالمناطق الجغرافية والجهات المعنية.
- المشاركة بالتجربة العملية الاستراتيجية على مكافحة التلوث البحري بالبحر المتوسط بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات البترول بالمناطق الجغرافية والجهات المعنية.
- المشاركة بالتجربة العملية الاستراتيجية على مكافحة التلوث البحري بنهر النيل بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات البترول بالمناطق الجغرافية والجهات المعنية.
- مراجعة التقرير الخاص بتطوير تقييم الحالة الوطنية لمصر بشأن الوضع الراهن لإدارة التكامل البيولوجي الوارد من قطاع النقل البحري.

التحول الرقمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى المجالات البيئية المختلفة

فوز وزارة البيئة المصرية بجائزة "Esri SAG Award 2024" جائزة التميز الدولية فى نظم المعلومات الجغرافية ، تقديرا لجهود وزارة البيئة فى الالتزام بحماية الموارد البيئية باستخدام أحدث التقنيات لضمان استدامة التنوع البيولوجي في مصر.

- تفعيل منظومة التصاريح والتذاكر الإلكترونية في المحميات بالتعاون مع مشروع "شرم خضراء".
- إعداد تطبيق "Eco Monitor" بالتعاون مع غرفة الغوص والأنشطة البحرية بهدف رصد بعض الكائنات البحرية المهددة للانقراض، و يتيح التطبيق الفرصة لقطاع الغوص وممارسي الأنشطة البحرية المشاركة في جهود رصد وصون التنوع البيولوجي البحري.
- تم انشاء النظام الوطنى لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات وهو (نظام متكامل لتسجيل الشركات العاملة في مجال المخلفات للحصول على التراخيص والموافقات والتصاريح الخاصة بأنشطة المواد والمخلفات والتي يصدرها جهاز تنظيم إدارة المخلفات إلكترونياً) (WIMS)، وذلك لتسهيل الإجراءات على الشركات.
- انشاء أنظمة الكترونية فى المجالات الآتية:
 - تمكين الشركات والمصانع من تقديم تقاريرها الدورية إلكترونياً (السجل البيئي للمخلفات).
 - التظلمات طبقاً للقانون الناتجة عن تطبيق قانون ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ .
 - المسؤولية الممتدة للمنتج (البلاستيك)
 - تجميع ونقل وتخزين وتصدير زيوت الطعام .
- تعتمد وزارة البيئة على الأقمار الصناعية فى رصد الحرائق وتحديد نقاط الحرق المكشوف خلال موسم السحابة السوداء ؛ مما يساهم فى سرعة الوصول و التعامل مع تلك النقاط ، كما تستخدم الوزارة الأقمار الصناعية فى إدارة الأزمات والحوادث البيئية ، حيث يتم رصد نقاط التلوث والبقع الزيتية .

- تطوير نظام رقمي شامل لمراقبة جودة الهواء من خلال محطات الشبكة القومية لرصد جودة الهواء والشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية والشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء بمعظم محافظات الجمهورية ويتم ربط المحطات بنظام مركزي يستقبل البيانات بشكل لحظي.
- تطوير منظومة التنبؤ والإنذار المبكر وإصدار تقارير دورية.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتوقع التغيرات المستقبلية في جودة الهواء، و التنبؤ بالمناطق الأكثر تأثراً بزيادة تركيز الملوثات نتيجة تأثير العوامل الجوية وتقديم توصيات استباقية.
- تطوير نظام رقمي شامل لمراقبة جودة المياه بنهر النيل والبحيرات، وكذلك مراقبة جودة نوعية مياه الصرف الصناعي بمحافظات الجمهورية ويتم ربط تلك المحطات بنظام مركزي يستقبل البيانات بشكل لحظي مستمر.
- الربط مع منظومة الإنذار المبكر لرصد ومراقبة نوعية المياه لإدارة الأزمات والكوارث بمياه نهر النيل.

خدمة المواطنين

- تقوم وزارة البيئة من خلال الإدارة العامة لخدمة المواطنين بالعمل علي سرعة الاستجابة لشكاوى المواطنين؛ وكذلك تيسير الإجراءات المتعلقة بالمستثمرين، بكافة وسائل الاتصال الحديثة والتقليدية علي النحو التالي:
استقبلت إدارة الشكاوى عدد (١٤٨٦) مقسمة إلى عدد (٤٨٤) شكاوى بيئية تم حسم عدد (٤٨٤) بنسبة نجاح (١٠٠٪)، وعدد (١٠٠٢) شكاوى عامة تم توجيهها عبر منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء للتنسيق مع الجهات المعنية لفحصها وذلك لعدم اختصاص وزارة البيئة.
- استقبل مركز خدمة المستثمرين عدد (٢٢٢٤٨) طلب خاص بخدمات السادة المستثمرين: (تقييم التأثير البيئي، الالتزام البيئي، موافقات تصدير واستيراد الفحم، المراجعات البيئية، الاستعلامات الواردة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة/ التواصل الاجتماعي facebook /، تطبيق Whatsapp، البريد الإلكتروني)، بنسبة نجاح (١٠٠٪).

الإدارة المتكاملة للمخلفات

في إطار الدور التخطيطي والتنظيمي والرقابي لوزارة البيئة وجهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لها في منظومة إدارة المخلفات، استمرت الخطوات الحثيثة خلال عام ٢٠٢٤ للبدء في استكمال تنفيذ المنظومة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية، إلى جانب بعض التدخلات بالتعاون مع المحافظات لرفع كفاءة منظومة النظافة بها، وضمان تيسير مراحل تداول المخلفات حتى التخلص الآمن منها. فقد قامت الوزارة في إطار تعزيز الفرص الاستثمارية وفتح المجال أمام المستثمرين بما يلي:

تنفيذ مشروعات للاستثمار البيئي في مجال المخلفات :

- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة أبوظبي لإدارة النفايات "مجموعة تدوير" لتطوير الفرص الاستثمارية في قطاع إدارة المخلفات وإعادة التدوير في مصر ، ومنها مشروع إنشاء مصنع لتدوير مخلفات جريد لإنتاج النخيل بالوادي الجديد الأخشاب العربية مع الهيئة للتصنيع ومحافظة الوادي الجديد باستثمارات تقديرية ٧٠ مليون يورو .

- افتتاح مصنع انتاج اخشاب (MDF) من قش الأرز بالبحيرة بالتعاون مع وزارة البترول باستثمارات إجمالية ٣٥١ مليون يورو.
- عدد (٢٢) مصنع آخر لتدوير المخلفات يتم إدارتها من خلال القطاع الخاص. (استثمارات تقارب ٤ - ٥ مليار جنيه).
- التنسيق مع الشركة المصرية للبتروكيماويات لاستخدام الزيوت المستعملة كمدخل وقود الطائرات إنتاج المصنع إنتاج المستدام (SAF) المزمع انشائه باستثمارات تقديرية ١٥٠ مليون دولار على ثلاث سنوات.
- تحديد الفجوات والفرص الاستثمارية المتاحة من خلال إعداد مخطط متكامل لمنظومة إدارة مخلفات الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية يتضمن المنشآت القائمة.
- إعداد كراسة شروط ومواصفات تمهيدا لطرح تقديم خدمات معالجة مخلفات الرعاية الصحية من خلال القطاع الخاص.
- إعداد مستندات الطرح الاستثماري للقطاع الخاص للبدء في تنفيذ منظومات المعالجة والدفن فور الانتهاء من الأعمال الانشائية للمجمع المتكامل لإدارة المخلفات بالعاشر من رمضان المنفذ من خلال مشروع ادارة تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى على مساحة ١٢٢٨ فدان لخدمة محافظتي القاهرة والقليوبية.

في إطار قصة النجاح الملهمة لتشجيع مصانع الاسمنت على التوسع في استخدام الوقود البديل على حساب الفحم، تم توقيع عقود مع (٥) مصانع أسمنت لإدارة وتشغيل عدد (١٣) مصنع لتدوير المخلفات، والتي بدأت بصور قرار وزيرة البيئة رقم ٤٩ بتاريخ ٣١/٣/٢٠٢١ بإلزام شركات الأسمنت المستخدمة للفحم باستخدام نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الوقود المستخرج من المرفوضات الـ RDF ضمن مزيج الطاقة، ثم قرار منع استيراد الوقود البديل، مما أدى إلى زيادة حجم الوقود البديل من ٨٥٠ ألف طن سنويا في ٢٠٢٣ إلى ١,٤ مليون طن وقود بديل في نهاية ٢٠٢٤.

وفيما يخص تنفيذ برامج منظومة إدارة المخلفات، قامت وزارة البيئة بما يلي:

البرنامج الأول: دعم البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بالمحافظات المختلفة

- قامت الوزارة وبالتنسيق مع إحدى المكاتب الاستشارية من وضع التصور النهائي للمدينة المتكاملة للمخلفات بالعاشر من رمضان، والمنفذ من خلال مشروع إدارة تلوث الهواء بالقاهرة الكبرى بالتعاون مع البنك الدولي، وجاري الانتهاء من أعمال البنية التحتية وتسليمها في أوائل ٢٠٢٥ وإعداد الفرص الاستثمارية القطاع الخاص في التصميم والتشغيل والصيانة.
- استمرار تنفيذ بروتوكول التعاون الموقع بين وزارات البيئة والتنمية المحلية والتخطيط والإصلاح الإداري مع الهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للإنتاج الحربي لتنفيذ مشروعات البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بمحافظات الجمهورية للمراحل من الأولى وحتى الخامسة خلال المدة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤.

- قامت وزارة البيئة في اطار دورها التنظيمي والتخطيطي والرقابي في المنظومة. بالتعاقد مع جهات استشارية لمراجعة واعتماد التصميمات الهندسية والإشراف على تنفيذ مشروعات البنية التحتية (محطات وسيطة ثابتة ومتحركة ، مصانع تدوير مخلفات ، مدافن صحية).

المحطات الوسيطة الثابتة:

- تم تسليم عدد (١٩) موقع وجاري تنفيذ عدد (٨) محطة ثابتة بعدد من محافظات الجمهورية.
-إنشاء المحطة الوسيطة بمنيا القمح بالشرقية، بالإضافة إلى عدد (٢) رأس جرار مزودة بمقطورة نصف قلاب حمولة ٥٢ متر مكعب، وذلك بعد رفع التراكمات.
-تم رفع التراكمات من موقعي زفتي وسمنود وإنشاء عدد (٢) محطة وسيطة بهذه المواقع مع توفير كافة المعدات المتحركة.

- بعد رفع التراكمات من موقع القطاوي، تم إنشاء المحطة الوسيطة لخدمة أحياء شرق وغرب شبرا الخيمة.

المحطات الوسيطة المتحركة:

- الانتهاء من توريد معدات لعدد (١٤) محطة متحركة بمحافظات الإسماعيلية ، القاهرة ، دمياط ، مطروح، الجيزة ، شمال سيناء ، القليوبية ، الدقهلية . وذلك من خلال البنية التحتية (وزارة البيئة والتنمية المحلية والهيئة العربية للتصنيع).

- دعم محافظات المنيا والقليوبية ودمياط بعدد (١٧) رأس جرار مزودة بمقطورة نصف قلاب حمولة ٥٢ متر مكعب، وعدد (٨) لودر ٣ متر مكعب.

المدافن الصحية:

- تم تسليم عدد (٢٩) مدفن صحي بمحافظات (الوادي الجديد، بنى سويف، الفيوم، المنوفية، البحيرة، سوهاج، الأقصر، جنوب سيناء، مرسى مطروح، الجيزة، أسوان، البحر الأحمر، الشرقية ، السويس ، شمال سيناء) ، وجاري تنفيذ عدد (١٧) مدفن صحي وذلك من خلال البنية التحتية (وزارة البيئة والتنمية المحلية والهيئة العربية للتصنيع).

- تم تقديم الدعم المالي لحافطة المنوفية لإنشاء الخلية الثالثة بطريق كفر داود الخطاطبة.

- تم تقديم الدعم المالي لحافطة القاهرة لإنشاء خلية دفن بالعبور.

- دعم عدد (١٢) محافظة بعدد (١٢) لودر مجنزr، وعدد ١٩ سيارة قلاب لتشغيلها في المدافن الصحية التي تم انشاؤها من خلال البنية التحتية.

مصانع التدوير:

-إنشاء عدد (٤) خطوط فرز في مدينة منوف بمحافظة المنوفية، ومدينتي بيلا وسيدى سالم بمحافظة كفر الشيخ، بالإضافة إلى خط بمدينة المحلة الكبرى، وعدد (٣) فواصل هواء لخطوط المعالجة بدفرة بمحافظة الغربية.

- الانتهاء من تنفيذ عدد (٢) مصنع تدوير وهي تونا الجبل (المنيا) - دار السلام (سوهاج) - المحطة الكبرى (الغربية)، وتأهيل عدد (٦) خط وتوريد المعدات بالكامل (دفرة - الغربية).

- رفع التراكومات وإعداد التصميمات والبدء فى تنفيذ عدد (١) مصنع تدوير (قويسنا)

- الانتهاء من تأهيل عدد (٤) خطوط بجنوب سيناء وعدد (٢) خط فى الغربية .

البرنامج الثانى (عقود التشغيل):

➤ تقوم وزارة البيئة حالياً بتقديم الدعم الفنى للمحافظات فى مجال الآتية :

- التعاقد مع الشركات لتقديم وتوفير خدمات جمع ونقل ونظافة الشوارع والمرافق العامة من المخلفات البلدية الصلبة والمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات .
- تشجيع الاستثمار فى قطاع المعالجة عن طريق إدخال تكنولوجيات جديدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحويل المخلفات إلى طاقة وإنتاج الهيدروجين الأخضر وغيرها .

الموقف التنفيذي لعقود التشغيل:

بلغ عدد عقود المعالجة التي تم توقيعها مع الشركات المتخصصة ٢٨ عقد لمعالجة المخلفات المتولدة عن ٢٠ محافظة وهي القاهرة والقليوبية والمدن الجديدة قطاع غرب النيل، الدقهلية ودمياط والغربية وكفر الشيخ والإسماعيلية وبورسعيد والإسكندرية وجنوب سيناء والسويس والمنوفية وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد والأقصر وقنا.

الدعم الفنى

- إعداد الأدلة الإرشادية لإدارة وتشغيل مرافق البنية التحتية للمخلفات البلدية الصلبة والتي تشمل المحطات الوسيطة الثابتة، ومنشآت معالجة المخلفات الغير خطرة (المخلفات البلدية الصلبة)، ومواقع التخلص النهائي.
- تم إعداد نموذج كراسة الشروط والمواصفات لجمع ونقل مخلفات ذات طبيعة بيولوجية وتم تعميمها على المحافظات، وتعميم الكراسات على المحافظات للبدء فى اجراءات طرحها طبقا لقانون ١٨٢ ووفق آلية الطرح السليمة.
- اعداد النماذج الاسترشادية لكراسات الشروط والمواصفات لخدمات الادارة المتكاملة للمخلفات البلدية حيث تم تقسيم الخدمات الرئيسية لكراسيتين، هما كراسة جمع ونقل ونظافة الشوارع، وكراسة معالجة وتخلص نهائي، وتعميم الكراسات على المحافظات للبدء فى اجراءات طرحها طبقا لقانون ١٨٢ ووفق آلية الطرح السليمة.
- تم إعداد نماذج للخطط المحلية الرئيسية والتقارير الشهرية لمتابعة الأداء لكافة عمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات وتعميمها على المحافظات للالتزام بها لتحسين عملية الرقابة والمتابعة لتحسين الخدمات المقدمة

- يتم تقديم الدعم الفني للمحافظات من خلال وحدات الإدارة المتكاملة للمخلفات لتحسين نوعية الخدمات المقدمة والرقابة على ما يتم تقديمه من القطاع الخاص .

البرنامج الثالث (الدعم المؤسسي والمشاركة المجتمعية):

• الدعم التشريعي:

- صدور أول قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ واللائحة التنفيذية له، ومتابعة تفعيله.
- دمج القطاع غير الرسمي في مجال المخلفات:
 - قام حتى الآن (٤٢٠٠) فرد على مستوى الجمهورية بتسجيل بياناتهم على الموقع الإلكتروني لتسجيل العاملين في مجال إعادة تدوير المخلفات، ضمن بروتوكول التعاون بين وزارتي البيئة والتضامن الإجتماعي لتسجيل العمالة غير المنتظمة بالمنظومة رسمياً.
 - في إطار البروتوكول الثلاثي الموقع بين وزارت (البيئة ، القوى العاملة ، التضامن الاجتماعي) لوضع المعايير والضوابط لتقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي اجتماعياً، قامت وزارة البيئة (جهاز تنظيم إدارة المخلفات) باعداد مسودة لعدد (٤) مسميات للعمل في مجال إدارة المخلفات وهم: (جمع - فرز - تدوير - تخلص نهائى) بمنظومة إدارة المخلفات، وتم صدور قرار المسميات الوظيفية وبناءً عليه ستقوم مصلحة الأحوال المدنية بإضافة تلك المسميات لكى يستطيع أي شخص الحصول على المسمى الوظيفي.
 - تنفيذ البرنامج التدريبي الخاص بالبروتوكول الثلاثي في محافظات المرحلة الأولى (الدقهلية - القليوبية - الغربية - كفر الشيخ - المنوفية - القاهرة - الجيزة - اسيوط - قنا) للعاملين بمنظومة إدارة المخلفات ومنحهم كارنية مزاولة المهنة وذلك لتغيير المسمى الوظيفي فى بطاقة الرقم القومى .
 - دعم (١٠) شركات ضمن تنفيذ برنامج لدعم شركات القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي لدمجهم في منظومة المخلفات الجديدة لخدمات الجمع والنقل ونظافة الشوارع ، بتقديم الدعم الفني لتأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل بالمنظومة الجديدة.
 - تصميم منصة إلكترونية تدريبية متعددة في مجال إدارة المخلفات، والتشبيك مع هيئة نظافة وتجميل الجيزة والجهات الداعمة مالياً (بنوك -جهاز تنمية المشروعات)، و شركات توفير المعدات و الحلول التشغيلية (مثل: شركة اينوفاتيفا بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى كأحد مصادر التمويل .

صدور كاريهات مزاولة المهنة لعدد ٢٠٠٠ متدرب من العمالة غير الرسمية



الإغلاق الآمن للمقالب العشوائية للمخلفات:

طبقا لقانون تنظيم ادارة المخلفات الذى يستوجب الإغلاق الآمن للمقالب العشوائية للمخلفات خلال فترة زمنية محددة:

- تم اغلاق مقلب السلام وتركيب شبكات الغاز وتركيب وتشغيل وحدة لمعالجة الغاز.
- تم تقديم الدعم المالى للهيئة الهندسية للقوات المسلحة بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، كما تم شراء سيارة شفط صرف صحي لنقل سائل الرشيع من المدفن الصحي بالوفاء والأمل إلى محطة الصرف الصحي بالجبل الأصفر.
- يتم نقل سائل الرشيع المتولد من المدفن الصحي بالوفاء والأمل (٦٠ م٣/يوم) بشكل مستدام إلى محطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الأصفر بالتعاون وذلك عن طريق التعاون بين الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وشركة صرف الصحي بالقاهرة الكبرى.
- الانتهاء من أعمال الرفع المساحي، والمسح الجيوفيزيقي لموقع مقلب الطوب الرملي، وإعداد كراسة الشروط والمواصفات لتطوير منطقة المقلب بما يساهم فى سرعة تطويرها وبما يتوافق مع خطط تطوير وزارة النقل.
- جاري إعداد مستندات الطرح لتنفيذ أعمال إغلاق مقلب إلى زعبل بعد إعداد الدراسات اللازمة الخاصة بالغلق الآمن.

مخلفات البناء والهدم:

- في اطار الاستراتيجية الوطنية لادارة مخلفات البناء والهدم، تم ما يلى:
- تخصيص (٢) مدافن لاستيعاب كميات المخلفات المتولدة بالمدن الجديدة (الهندسة، العبور، شبراخيت).
- تحديث (١٦) مواصفة قياسية لمواد البناء لتسمح باستخدام ناتج التدوير.
- حصر الكميات المتولدة والتراكمات التاريخية واعداد خطة استثمارية أولية.
- تقييم الكسارات المتنقلة للاستخدام فى مصر للقضاء على الكميات المتراكمة بناءً على التكاليف الرئاسية.

المخلفات الزراعية :

- تم عقد سلسلة من اللقاءات والحوارات المجتمعية للأفراد الفاعلة فى منظومة قش الأرز بالمحافظات المعنية بالمنظومة (الشرقية - كفر الشيخ - البحيرة - الغربية - القليوبية - الدقهلية) ، وعرض خطة مواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة خلال خريف وشتاء ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ، وذلك بالتنسيق بين وزارة البيئة ممثلة فى جهازها (شئون البيئة - تنظيم إدارة المخلفات) ومشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ فى القاهرة الكبرى ، والممول من البنك الدولي والجهات المعنية ، وذلك لرفع درجة الاستعداد واتخاذ تدابير مبكرة لكافة الجهات للحد من نوبات تلوث الهواء الحادة خلال موسم حصاد الأرز والذرة وأيضاً الحد من الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية (مكامير الفحم - قمائن الطوب - المسابك).

- تم اشراك كافة الجهات المعنية (المحافظة ممثلة فى "الحفاظ والنواب والمساعدين" - رؤساء المدن والقرى - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - الجمعيات الزراعية - شرطة المسطحات المائية والدفاع المدنى - المتعهدين - وممثلين عن المزارعين - المستثمرين) ، حيث تمت مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه منظومة التعامل مع قش الأرز وفتح باب المناقشة لطرح الأفكار والرؤى ، والاستماع للمشاكل التي تواجه متعهدى قش الأرز وأصحاب المواقع وبحث سبل تذليلها، لتفادى أية معوقات قد تواجه تنفيذ المنظومة عند البدء فيها مع موسم حصاد الأرز.

ومن خلال مؤسسة الطاقة الحيوية للتنمية المستدامة التابعة لوزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٤

-قامت المؤسسة بالتوسع فى إنشاء وحدات الغاز الحيوي وتصميم وتنفيذ وحدات منزلية ثابتة ومتنقلة سعة ٣ م مكعب ، وجاري العمل على إنشاء وحدات متوسطة الحجم، ليكون إجمالي إنتاج الغاز الحيوي من مشروعات المؤسسة بنهاية العام ٢٠٢٤ مليون متر مكعب سنويا تعادل تقريبا ٨٦ ألف اسطوانة بوتاجاز وتعالج ٥٣,٨ طن من المخلفات الحيوية كما تنتج ٥٠,٠٠٠ طن تقريبا من السماد الحيوي .

-شاركت المؤسسة فى العديد من الدراسات سواء دراسات الجدوى او الدراسات الفنية بغرض تعظيم الاستفادة من المخلفات الحيوية وتطبيق أفضل الممارسات فى هذا الشأن، أيضاً تم تنفيذ عدد من ندوات التوعية بعدد من المحافظات كما تم الاتفاق على عمل بروتوكولات تعاون مع جهات مختلفة وذلك على النحو التالي :

- تم إنشاء وحدات غاز حيوي كل من محافظات (بني سويف - البحيرة - أسيوط - إسكندرية) بإجمالي إنتاج غاز ١٦٢ ألف متر مكعب سنويا .

- تم توقيع بروتوكول مع جمعية الأورمان لإضافة وحدات الغاز الحيوي بالمنازل داخل القرى التي يتم إعادة تأهيلها على مستوى الجمهورية فقد تم الإنتهاء من عدد ٢٢ وحدة بمحافظة البحيرة وأسيوط حتى الآن وجاري الإعداد لإنشاء ٥٠ وحدة بمحافظة أسوان .

- إعداد عدد من الدراسات حول تكنولوجيات ضغط الغاز الحيوي وتنقيته، أفضل ممارسات لإنتاج كهرباء من الغاز الحيوي، تعظيم الاستفادة من المتبقيات الزراعية لإنتاج الغاز الحيوي بتكنولوجيا التغوير.

المواد والمخلفات الخطرة:

تستمر وزارة البيئة في القيام بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة في إطار عضويتها بالإتفاقيات الدولية (ستكهولوم، بازل وباماكو)، وبصفتها مراقب لإتفاقية روتردام وعلى المستوى الوطني:

-تم تشكيل لجنة من الجهات والوزارات المعنية تمهيدا لإصدار القائمة الموحدة ومناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالمواد والمخلفات الخطرة.

- تم انشاء النظام الوطنى لإدارة المعلومات والبيانات الخاص بالمواد والمخلفات الخطرة وهو (نظام متكامل للحصول على التراخيص والموافقات والتصاريح الخاصة بأنشطة المواد والمخلفات الخطرة والتي يصدرها جهاز تنظيم إدارة المخلفات إلكترونيًا) (WIMS)، وذلك لتسهيل الاجراءات على المستوردين والمصدرين.

المخلفات الطبية والإلكترونية:

المخلفات الطبية

- تسعى وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الصحة للوصول إلى إدارة متكاملة للمخلفات الطبية في مصر تهدف للحد قدر الإمكان من المخلفات الطبية التي يتم التخلص الآمن منها ومعالجة أكبر قدر ممكن، والعمل على توفير المناخ الداعم من خلال إصدار الدليل الإرشادي للتداول والتخلص الآمن من المخلفات الطبية واعداد خطة عمل تشاركية، وتوفير الأطر التنظيمية والمعرفية والمعلومات، وفرص الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، كما تم اعتماد أكثر من تكنولوجيا لمعالجة المخلفات الطبية الخطرة المتولدة عن دور الرعاية الصحية من خلال لجنة المواد والنفايات الخطرة بوزارة الصحة والسكان وبمشاركة جهاز تنظيم إدارة المخلفات والمتمثلة فى أجهزة معالجة بالحرق وأجهزة فرم وتعقيم بما يتوافق مع متطلبات جهاز تنظيم إدارة المخلفات.

- تحديث وتقييم الوضع الراهن لمنظومة المخلفات الطبية الخطرة وتحديث الكميات اليومية والسنوية المتولدة من المخلفات وتقدير الزيادات السنوية منها حتي عام ٢٠٤٤.

- تقييم الوضع الراهن لجمعيات معالجة المخلفات الطبية الخطرة التابعة لوزارة الصحة والسكان والموزعة علي عدد ١٤ محافظة بمحافظات الجمهورية وتقييم الحالة الفنية لها وتحديد المشاكل التي تواجه كل موقع من هذه الجمعيات.

- المشاركة في أعمال اللجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور وزير الصحة والسكان رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢٤ لبحث آليات الاشراكة مع القطاع الخاص لمعالجة المخلفات الطبية الخطرة وتحفيز المستثمرين للدخول في قطاع المخلفات الطبية الخطرة

- متابعة أعمال الاستشاري المكلف بتقديم الدعم الفني لمنظومة إدارة مخلفات الرعاية الصحية في مصر والتي تشمل:

- إعداد إجراءات طرح نشاط معالجة المخلفات الطبية الخطرة والمساعدة في إعداد الخريطة الاستثمارية
- إعداد الشروط المرجعية " TOR " ونماذج العقود المناسبة لهذا النشاط وتحديد أنواع التعاقدات المطلوبة بين الحكومة

والقطاع الخاص

- مراجعة الدراسات البيئية المقدمة لجهاز شئون البيئة من خلال الجهات الإدارية المختلفة خلال عام ٢٠٢٤ للأنشطة الخاصة بمعالجة المخلفات الطبية الخطرة وكذلك أنشطة نقلها من مصادر تولدها إلى مراكز المعالجة المختلفة بمحافظة الجيزة المختلفة .
- إصدار العديد من الموافقات لمزاولة أنشطة نقل ومعالجة المخلفات الطبية الخطرة تنفيذاً لأحكام قانون تنظيم إدارة المخلفات عن طريق النظام الوطنى لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات (WIMS)
- التعامل مع طلبات الإحاطة الواردة من مجلسي النواب والشورى وكذلك شكاوى المواطنين بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان والفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة لمتابعة وتقييم مراكز معالجة المخلفات الطبية الخطرة بكافة أنحاء الجمهورية وكذلك دور الرعاية الصحية المختلفة بهدف معالجة وتصحيح الأوضاع البيئية والممارسات الخاطئة في التعامل مع المخلفات الطبية الخطرة.

المخلفات الإلكترونية:

لحد من الانبعاثات غير المقصودة للملوثات العضوية الثابتة الناتجة عن المخلفات الإلكترونية:

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة علي إتفاق المنحة المقدم من البنك الدولي لتحسن إدارة النفايات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الصحية للحد من انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة غير المتعمدة بقيمة ٩,١٣٠ مليون دولار بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي والجهة المستفيدة وزارة البيئة

- متابعة التخلص الآمن من المخلفات الإلكترونية بالموانئ (المهمل والبيوع) من خلال تسليمها لشركات إعادة التدوير الرسمية والمعتمدة من وزارة البيئة.
- مراجعة عدد ٢٨ مصنع تدوير مخلفات الكترونية وتحديث القائمة المعتمدة لتلك المصانع من خلال اللجنة المشكلة بقرار السيد الفريق/ وزير الصناعة والنقل .
- متابعة إجراءات المزايدات الخاصة بالمخلفات الإلكترونية والمطروحة من قبل الشركات/ الهيئات المالكة لتلك المخلفات والتأكد من مطابقة إجراءات الترسية والنقل والتخلص ووصول تلك المخلفات إلي الشركات المعتمدة.
- متابعة أعمال اللجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٣٠ لسنة ٢٠٢٣ لمتابعة التخلص الآمن من المهمل والرواكد بالموانئ المصرية.

- متابعة أعمال اللجنة الفنية للمواد والمخلفات الخطرة المشكلة بموجب قرار السيدة الدكتورة/ وزيرة البيئة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٢٣، حيث تم عقد (ما يقارب ٣٠ إجتماع ثنائي وعشرة إجتماعات للجنة الفنية ٥٣) مع الوزارات المختصة (١١ وزارة وجهة تابعة لوزارة) لسرعة إصدار القائمة الخاصة بهم .

-دراسة مقترحات القوائم الموحدة للمواد والمخلفات الخطرة الواردة من الوزارات وإبداء الرأي الفني بشأنها.

الملوثات العضوية الثابتة

ولتحقيق التزامات مصر الدولية تجاه إتفاقية استكهولم:

- تم الانتهاء من برنامج الرصد العالى للملوثات العضوية الثابتة GMP2 ، وتمت الموافقة على إجراء بعض التحاليل الخاصة بالحماة لقياس تركيزات الملوثات العضوية الثابتة بها.

- تمهيداً لحصول مصر على التمويل الجديد للمرحلة الرابعة، تمت المشاركة بالإجتماع الختامى لبرنامج الرصد العالمى للملوثات العضوية الثابتة GMP2 .

- حصلت مصر على تمويل من مرفق البيئة العالمية (GEF) لمشروع مكافحة رغاوى الحرائق والذي سيتم تنفيذه بالمطارات.

- جارى الانتهاء من معالجة زيوت المحولات الملوثة (PCBs) فى نطاق كل من شركة غرب الدلتا لإنتاج الكهرباء ومنطقة الاسكندرية وغرب الدلتا التابعة للشركة المصرية لنقل الكهرباء لإجمالى (١٠٩٦ طن) منذ بدء أعمال تنفيذ المعالجة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ وحتى الآن، وذلك من خلال وحدتي المعالجة المتحركة.

- تمثيل مصر كعضو فى لجنة مراجعة الكيماويات (POPRC)، والفريق العامل بين الدورات والخاص بمركبات ثنائى الفينيل (PCBs) (SIWG).

ولتحقيق التزامات مصر الدولية تجاه إتفاقية بازل:

- تم إصدار عدد (٩٥) موافقة لعبور سفن المخلفات الخطرة عبر قناة السويس وفقاً لإشتراطات إتفاقية بازل.

ولتحقيق التزامات مصر الدولية تجاه إتفاقية روتردام (كمراقب)

- يتم اتخاذ اللازم بشأن دراسة الاخطارات الواردة من الإتحاد الأوروبي للاخطار المسبق عن علم والخاص باتفاقية روتردام وتشريعات الإتحاد الأوروبي بناء على طلبات الاستيراد الواردة من الشركات على نظام WIMS

المخلفات البلاستيكية

التشريعات والقوانين -1

- صدور قانون تنظيم إدارة المخلفات رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠ و الذي يتضمن المادة رقم ٢٧ ولائحته التنفيذية رقم ١٨ و ١٩ والتي تختص بتداول الاكياس البلاستيكية احادية الاستخدام .
- موافقة مجلس الوزراء على تفعيل استراتيجية الحد من استخدام الاكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام على أن تتولى السيدة الدكتورة وزيرة البيئة التنسيق مع السادة الوزراء المعنيين في هذا الشأن خاصة السيد

المهندس وزير التجارة والصناعة بشأن مراقبة المواصفات والجودة والتصنيع وتحديد الجهة التي ستقوم بذلك وضبط آلية تنفيذ الاستراتيجية

• التنسيق مع السيد وزير التجارة والصناعة صدور قرار سيادته رقم ٥٥٩ بشأن اعتماد تطبيق المواصفة القياسية المصرية ٣٠٤٠ المعنية بأكياس التسوق البلاستيكية والمواصفة القياسية المصرية رقم ٨٥٧٠ المعنية بالبلاستيك القابل للكمز المنزلي

• تم اتخاذ الإجراءات والمشاورات اللازمة تمهيدا للعرض على مجلس الوزراء لتفعيل المادة ١٧ من قانون ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم إدارة المخلفات و التي تختص بتطبيق نظام المسؤولية الممتدة للمنتج والذي ينص على التالي:

” يصدر رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص بعد التنسيق مع الجهات المعنية قراراً بتحديد المنتجات ذات الأولوية التي تخضع للمسؤولية الممتدة للمنتج، وبيان أصنافها والإجراءات المتبعة في شأنها، والمقابل الذي يتحمله المنتج نظير قيام الجهة الإدارية المختصة بالتخلص الآمن من المخلفات الناتجة عن تلك المنتجات×

• يهدف تطبيق نظام المسؤولية الممتدة للمنتج على الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، للوصول لمعدل استهلاك ٥٠ كيس للفرد في السنة بحلول ٢٠٣٠، بدلا من متوسط ٥٦٥ للفرد في السنة في القاهرة الكبرى وما بين ٥٠٠ – ٣٥٠ كيس للفرد على مستوى الجمهورية، كذلك توفير جزء من التمويل المطلوب لأنظمة الجمع الأكياس وتخفيض إعادة التدوير والتخلص الآمن منها في نهاية دورة حياتها.

• كما سيؤدي القرار إلى إزدهار لصناعات جديدة صديقة للبيئة مثل صناعات إنتاج البدائل الصديقة للبيئة وصناعات إعادة التدوير.

• إطلاق مشروع تطوير الارشادات التوجيهية للعلامة الخضراء للمنتجات البلاستيكية (Green label) بالتعاون مع وزارة الصناعة وشركاء التنمية.

• افتتاح معرض Plastex2024 تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء.

توقيع وثيقة مشروع ” مبادرة بورسعيد” لتحسين كفاءة ادارة المخلفات البلاستيكية بالتعاون بين وزارات البيئة والتنمية المحلية وهيئة التعاون الدولي اليابانية (جايجا) لتقديم نموذج رائد للحد من التلوث البلاستيكي في محافظة بورسعيد

2- وحدة البلاستيك :

تم انشاء الوحدة للبلاستيك بجهاز تنظيم ادارة المخلفات بموجب قرار السيدة الدكتورة وزيرة البيئة رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٢ بإطلاق الوحدة للبلاستيك بجهاز تنظيم ادارة المخلفات بتمويل من "مشروع دعم تعزيز ممارسات الاقتصاد الدوار في سلسلة القيمة لإنتاج البلاستيك احادي الاستخدام" الممول من الحكومة اليابانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وبالتعاون مع وحدة المعونة الإنمائية (ODA) وتم تفعيل البدء في أول شهر ابريل ٢٠٢٤ وذلك في اطار استكمال التوجيهات الرئاسية نحو ضرورة البدء في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحد من استخدام الاكياس البلاستيكية وادارة ملف المخلفات البلاستيكية بشكل عام.

- الاتفاقية الدولية للبلاستيك

ترأس الوفد التفاوضي المصري اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية (INC) المعنية بالتفاوض حول صك قانوني ملزم للحد من تلوث البلاستيك والتنسيق مع جميع الجهات المعنية (وزارة التجارة والصناعة – وزارة البترول والثروة المعدنية – وزارة الصحة – وزارة الموارد المائية والري -) قبل المشاركة في الاجتماعات للوقوف على موقف وطني موحد تجاه الاتفاقية في جميع الجولات التفاوضية من الأولى و حتى الخامسة.

- المشروعات الأجنبية

- توقيع وثيقة مشروع "تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري في سلسلة القيمة البلاستيكية أحادية الاستخدام" بدعم من الحكومة اليابانية وتنفيذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وتم من خلال المشروع تنفيذ عدة جلسات تشاورية ودورات تدريبية والمشاركة في اهم المعارض الخاصة بصناعة البلاستيك ودعم صدور المواصفات القياسية للبدائل الواردة بالقانون بالتنسيق مع هيئة المواصفات والجودة
- التنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) للبدء في مشروع "تحسين سلسلة القيمة لإدارة المخلفات ودعم أدوات إعادة التدوير المحلية وإعادة استخدام المخلفات البلاستيكية" لبدء التنفيذ بمحافظة بورسعيد .
- تم إعلان الانتهاء من اعمال مشروع النظم البيئية البحرية والساحلية الانظف في مصر بمنحة من البنك الدولي مع مطلع ٢٠٢٤، تم من خلاله:
- تدريب للمدرسين (TOT) لعدد ٤٥ معلماً من ٣٠ مدرسة في جميع أنحاء الجزء الغربي من الإسكندرية على كيفية اعداد حملات التوعية لمكافحة التلوث البحري من القمامة البلاستيكية.
- رفع الوعي باضرار التلوث من المخلفات البلاستيكية على البيئة البحرية لعدد ٨ مدارس في الإسكندرية لأكثر من ٢٥٠ طالب وطالبة من الجنسين تتراوح أعمارهم (١٠-١٦) .
- بدء برنامج سفراء المناخ المدرسي الوطني لتشجيع الطلاب على نشر الكلمة بين دوائرهم .

- توزيع ٤٠٠ كيس من الأكياس متعددة الاستخدام على الطلبة والمدرسين لتشجيعهم على استبدال الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد .
- اعداد دراسة حول تقييم المعامل المصرية التي تقوم باجراء التحليلات والاختبارات المطلوبة للمنتجات البلاستيكية، من خلال التعاقد مع مؤسسة المعايير البريطانية The British Standards Institution لتقييم الموقف العملي الوطني.

- رعاية المبادرات الخاصة بالحد من المخلفات البلاستيكية والتوعية بأثرها السلبي على البيئة والاقتصاد

(مؤسسة شباب يحب مصر معسكر لتطوعها بمحمية نبق، جنوب سيناء، ورعاية حملة المكتب العربي للشباب و البيئة بتنظيم اسبوع بيئي تحت شعار ” بلا بلاستيك ” بهدف حشد الجهود ورفع درجة الوعي بالخطر الصحية والبيئية للمنتجات البلاستيكية و اطلاق حملة موسعة على كافة منصات التواصل الاجتماعي للتوعية بإضرار ومخاطر البلاستيك و الترويج لاستخدام البدائل و اعداد عدة حملات لتنظيف الشواطئ بالمحافظات الساحلية و تنفيذ عدة أنشطة ترويجية بالمدارس و الجامعات ومراكز الشباب)

التوعية من خلال جهاز تنظيم إدارة المخلفات :

- اطلاق مبادرة (التوعية البيئية بالمدارس) بحضور معالي وزيرة البيئة ووزير التعليم ، وهى مبادرة بالتنسيق بين الوزارتين لرفع الوعي البيئي بالمدارس، تستهدف المبادرة عدد ١٠٠ مدرسة بالمنطقتين الشرقية والغربية بمحافظة القاهرة بالتعاون مع شركتى انفيروماستر وارتقاء بهدف تعليم الطلاب فصل المخلفات والحفاظ على النظافة والبيئة ويتم دعم المدارس بالحاويات ، وتقديم ندوات توعية بيئية .



- تنفيذ مسابقة بيئية تحت رعاية وزارة البيئة تحت اسم (كلنا فائزين) لتشجيع فصل المخلفات ورفع الوعي البيئي وتغيير السلوك.



- توقيع بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية للحفاظ على التراث والبيئة بهدف التعاون لتقديم التوعية البيئية والتشجير.
- تنفيذ ندوات توعوية حول مواد قانون المخلفات ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ومنظومة التراخيص والتصاريح بالجهاز ، للشركات والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال المخلفات



- تنفيذ ورشة عمل لبحث آليات تطبيق الإدارة المتكاملة للزيوت المستعملة، بحضور ممثلى وزارة الصحة ، الهيئة القومية لسلامة الغذاء ، قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين ، الهيئة الوطنية للإعلام ، غرفة الصناعات الكيماوية ، وممثلى شركة كيمونيكس استشارى الجهاز و عدد كبير من الشركات المعنية وأصحاب المصلحة .يهدف التشاور بشأن إحكام السيطرة على اعادة استخدام الزيوت المستعملة ووضع الضوابط اللازمة بما يضمن تنفيذ الادارة المتكاملة لهذه الزيوت المستعملة بطريقة سليمة بيئيا.

البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات ٢٠٢٤

- دعم جناح وزارة البيئة المشارك في المعرض الدولى للكتاب فى دورته ال٥٥ ، وتنفيذ عدد من الفعاليات البيئية منها ورش عمل فنية وتوعوية لإعادة تدوير المخلفات ومسابقات بيئية وندوات توعوية للمتريدين على المعرض من الشباب والأطفال وذوى الهمم .
- المشاركة فى المنتدى والمعرض الدولى للتنمية الحضرية WUF12 ، بجلسة حوارية حول "إعادة النظر فى المخلفات الصلبة البلدية وابتكارات نحو اقتصاد دائرى فى مصر " بحضور وزيرة البيئة .
- عقد مؤتمر الكلايمثون العالمى بأكتوبر الجارى بمحافظة قنا للعام الثانى على التوالى تحت عنوان كلايمثون صعيد مصر -نحو مدن حضرية ومستدامة " وبمشاركة ما يقرب من ١٥٠ طالب وطالبة من جامعات الصعيد (جامعة جنوب الوادى، اسيوط ، سوهاج والأقصر" .
- المشاركة فى وضع حجر اساس انشاء مصنع المعالجة الميكانيكية والبيولوجية والمدفن الصحى بمركز قوص محافظة قنا .
- عقد الإجتماع التاسع للجنة تسيير البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات الصلبة برئاسة الدكتورة وزيرة البيئة لمتابعة وتقييم اعمال البرنامج والخطوات المستقبلية .

- إطلاق العمل بالمرحلة الثالثة من البرنامج الوطنى برئاسة معالى السيدة الوزيرة لكون بناء القدرات والدعم الفنى بمحافظات البرنامج .

- توقيع عقود إدارة وتشغيل مصانع معالجة وتدوير المخلفات بين محافظتى قنا وسوهاج ومجموعة مصر للإسمنت ، فى إطار اشراك القطاع الخاص فى تشغيل وإدارة مشروعات البنية الأساسية لمنظومة المخلفات .

- تنفيذ عدد من المبادرات التوعوية ومنها:

١- إعلان إطلاق وزارة البيئة لمبادرة دعم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال حماية البيئة وقطاع المخلفات على مواقع التواصل من خلال البرنامج الوطنى لإدارة المخلفات EU-Green وهيئة التعاون الدولى GIZ، بهدف تحسين المشاركة المجتمعية فى مجالات إدارة المخلفات وتغير المناخ والإقتصاد الدوار من خلال إتاحة الفرصة لتطوير مشروعات وتنفيذها على أرض الواقع.

٢- إعلان مبادرة للمنظمات الغير هادفة للربح "معاً لخلق بيئة عمل أفضل وأكثر استدامة لقطاع ريادة الأعمال فى مصر"، لعقد شراكات مع المنظمات غير الهادفة للربح والمتخصصة فى تصميم برامج حاضنة للأعمال والمشروعات على مستوى الجمهورية لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال فى المحافظات الأربعة .

٣- شارك البرنامج فى مبادرة وزارة البيئة لتقنين اوضاع العمالة غير الرسمية لعدد ما يقرب من ١٠٠٠ عامل من العاملين بالقطاع الغير رسمى وإستكمال سلسلة الدورات التدريبية فى مجال إدارة المخلفات للعاملين بالمحافظات الواقعة فى نطاق عمل البرنامج (كفر الشيخ والغربية) ، وشارك البرنامج فى إطلاق المرحلة الثانية من البرامج التدريبية للعمالة غير المنتظمة فى مجال إدارة المخلفات بمحافظات الصعيد. تم تنفيذ أول ورشة تدريب بمحافظة أسيوط لما يقرب

من ٤٠٠ عامل كما تم تنفيذ الورشة بمحافظة قنا لعدد ١٥٠ عامل.

٤- إطلاق العمل بمشروع توسعة مدفن السادات بمحافظة المنوفية والتابع لمحافظة الغربية لتصل نسبة الإنجاز الى ٧٥ ٪.

٥- جاري استكمال دراسة خفض الانبعاثات بالمحافظات الأربعة (كفر الشيخ – الغربية – أسيوط – قنا) من خلال مكون الدعم الفنى وبالتعاون مع هيئة التعاون الدولى الألمانى GIZ.

٦- إطلاق سلسلة ورش العمل التدريبية لرفع كفاءة الجمعيات الأهلية حول كيفية اعداد مقترحات والموازنة التقديرية للمشروعات وذلك بالمحافظات الأربعة التابعة للبرنامج لعدد ١٧٠ جمعية وذلك فى إطار مبادرة دعم الجمعيات الأهلية التى اطلقتها الوزارة من خلال البرنامج الوطنى NSWMP EU GREEN.

حماية الموارد الطبيعية

حققت وزارة البيئة خلال عام 2024 تقدماً ملحوظاً في حماية التنوع البيولوجي، وتعزيز إدارة المحميات الطبيعية، وتطبيق القوانين البيئية. مما يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز مكانة مصر في حماية البيئة عالمياً. وقد تم ذلك من خلال عدة محاور رئيسية من أهمها:

أولاً: الحفاظ على الأنظمة البيئية

الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية:

- تم الانتهاء من إعداد خطط المنطقة لعدد 6 محميات (وادي دجلة، الغابة المتحجرة، محمية وادي الريان، محمية قارون، محمية الجزر الشمالية، محمية وادي الجمال).
- تم اعداد واعتماد 4 خطط إدارة للمحميات الطبيعية (وادي الجمال، نبق، سيوة، العميد) بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.

وقد تم تشكيل لجنة برئاسة السيد الدكتور رئيس جهاز شؤون البيئة وعضوية ممثلي وزارت الموارد المائية والري - السياحة - الكهرباء والطاقة المتجددة - البترول والثروة المعدنية - الدفاع ومحافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء هيئة الأمن القومي الأمن الوطني جهاز حماية البحيرات وتنمية الثروة السمكية. تم تحديد الإحداثيات الخاصة ببيئة الشعاب بالبحر الأحمر. وتم عقد اجتماع للجنة لاستطلاع آراء الجهات المعنية بشأن إعلان بيئة الشعاب المرجانية كمحمية طبيعية، وكذلك الإجراءات التي تمت من قبل وزارة البيئة لتحديد الإحداثيات الخاصة بالعيد المرجاني المقترح إعلانه كمحمية طبيعية وجاري التنسيق مع الجهات المعنية لاستيفاء الموافقات على المقترح تمهيدا لاستكمال إجراءات الإعلان

تطوير الفرص الاستثمارية:

- تطوير 18 فرصة استثمارية في محميات الفيوم والقاهرة لتعزيز السياحة البيئية.

التعاون العلمي:

- توقيع بروتوكول مع مركز بحوث وقاية النبات لدعم محمية وادي الأسوطي علمياً في مجال الحفاظ على النحل.
- مراجعة دليل رصد التنوع البيولوجي بالتعاون مع مشروع التعاون المصري الإيطالي.

إزالة التعديات:

- تنفيذ قرارات إزالة التعديات على محمية وادي الأسوطي، ومتابعة تطبيق القانون في جميع المحميات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

التقييم البيئي:

- تسهيل إجراءات الموافقات البيئية للمشروعات السياحية علي ان يكون الموافقة بالإخطار الأعمال المشروعات الصغيرة مثل صيانة السقالات والمنشآت الخفيفة بمرم الشاطئ دون الرجوع للجنة العليا للتراخيص .
- اصدار دليل إرشادي لأعمال انشاء المنشآت الخفيفة سهلة الفك و التركيب بمنطقة حرم الشاطئ بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.

- إعداد اشتراطات بشأن إمكانية إنشاء أماكن سياحية مؤقتة بالمناطق الخلفية لمنطقة حرم الشاطئ.
- إعداد الاشتراطات والمعايير الخاصة بتهذيب المنطقة الشاطئية والهضاب وإصدار قرار اللجنة العليا للتراخيص بتلك الاشتراطات، وقد أدى ذلك إلى تسهيل الدورة المستندية لتلك المشروعات وإصدار الموافقات البيئية دون العرض على اللجنة العليا للتراخيص كذلك حل مشكلة قرى ومنتجعات الساحل الشمالي والسماح بإقامة أماكن سباحة آمنة بمنطقة حرم الشاطئ وحل مشاكل القرى السياحية القديمة بالساحل الشمالي التي لا يوجد بها مساحة لإقامة حمامات سباحة بالمنطقة الخلفية خارج منطقة حرم الشاطئ بالإضافة إلى حل مشكلة القرى والمنتجعات السياحية المتواجدة بمنطقة ساحلية ذات طبيعة طبوغرافية على أرض هضاب ولا تمتلك الوصول لخط الشاطئ أو استخدام المنطقة الشاطئية.

- الانتهاء من إعداد دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي للساحل الشمالي الغربي وواحة سيوة متضمنا محميتي سيوة والعميد بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- الانتهاء من إعداد دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لحماية رأس محمد، وجمع المعلومات لدراسة محمية نبق الطبيعية وأبو جالوم وجاري إعداد المسودة بالتعاون مع مشروع "شرم خضراء".

التصاريح والتذاكر الإلكترونية:

- تم إعادة تفعيل منظومة التصاريح والتذاكر الإلكترونية في المحميات بالتعاون مع مشروع "شرم خضراء"
- تم إعداد تطبيق "Eco Monitor" بالتعاون مع غرفة الغوص والأنشطة البحرية بهدف رصد بعض الكائنات البحرية المهددة للانقراض، ويتيح التطبيق الفرصة لقطاع الغوص وممارسي الأنشطة البحرية المشاركة في جهود رصد وصون التنوع البيولوجي البحري بالتعاون مع مشروع "شرم خضراء"
- إعداد الدليل الإرشادي لتدريب فريق عمل المحميات الطبيعية على أحدث أساليب الإدارة وعقد دورة تدريبية بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- إعداد دراسة عن كيفية تطبيق مفهوم استعاضة التنوع البيولوجي في مصر.

ثانياً: الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض

خطط الحماية:

- الانتهاء من رصد الأنواع المهددة بالانقراض بمحمية وادي الجمال) عروس البحر، السلحفاة البحرية، صقر الغروب، أشجار المنجروف والسيال (باستخدام الخبرات التقليدية لقبيلة العبايدة.
- الانتهاء من رصد الغزال المصري بمحمية سيوة الطبيعية وتم إعداد التقرير وتسليمه لقطاع حماية الطبيعة ومكتب رئيس جهاز شؤون البيئة.
- إعداد تقرير تقييم دراسات صقر الغروب، عروس البحر، والسلحفاة البحرية، وإعادة صياغتها بما يتوافق مع القواعد التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي.
- الطيور البرية والمائية:
- المشاركة في المهرجان السنوي لمشاهدة وتصوير الطيور ببورسعيد في فبراير 2024.
- إصدار قرار تنظيم الصيد للصيادين ومحبي الصيد.

•الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي:

•الانتهاء من مسودة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي المتوافقة مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة. تم عرض هذه المسودة خلال الاجتماع التاسع للجنة التسيير، ومن المقرر عرضها خلال ورشة عمل في ديسمبر 2024 لاستكمال النقاشات والموافقة النهائية عليها.

•أنظمة الرصد الوطنية وخطط العمل:

•إجراء تقييم شامل لتحديد الفجوات في البيانات والنظم المؤسسية المتعلقة برصد التنوع البيولوجي. يتم حالياً إعداد خطة عمل للرصد تشمل خريطة طريق وتقدير التكاليف اللازمة لسد هذه الفجوات.

•محمية سالوجا وغزال:

•اشتراك محمية سالوجا وغزال في أعمال مشروع “بنك بذور وادي النيل” الممول من برنامج المنح الصغيرة في صندوق البيئة العالمي، من خلال الرحلات الحقلية لتجميع بذور النباتات من مناطق جزر الشلال الأول ومنطقة ما بين السد العالي وخران أسوان. تم تنفيذ 9 رحلات حقلية و 13 ندوة توعية بين سبتمبر ونوفمبر 2024

•استراتيجية الحفاظ على التنوع البيولوجي في شرم الشيخ:

•الانتهاء من إعداد استراتيجية الحفاظ على التنوع البيولوجي بمدينة شرم الشيخ بالتعاون مع مشروع “شرم خضراء”.

•مشروع الغردقة خضراء: إطلاق مشروع “الغردقة خضراء” بهدف وضع سياسات للسياحة المستدامة ولتقليل الضغط على التنوع البيولوجي وحمايته وكذلك الحد من الانبعاثات الكربونية للحد من آثار تغير المناخ.

ثالثاً: تطوير البنية التحتية للمحميات

- تم إنشاء سقالة البلو هول وسقالة التايجر ريف لدعم الأنشطة السياحية البيئية في محمية أبو جالوم بسياء.
- اعداد مخطط لإعادة تصميم منطقة البلو هول تمهيدا لطرحها للاستثمار
- تطوير خدمات الزوار والبنية التحتية لمنطقة البلو هول ومحمية راس محمد بمحميات سيناء بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- تطوير خدمات الزوار - محمية وادي الجمال بالتعاون مع شركة فيرونالاند للتنمية السياحية و بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- تطوير ورفع كفاءة مركز الزوار بمحمية وادي الجمال وإدارة وتشغيل المركز للتعريف بالمحمية وعرض معلومات عن كافة البيانات ومكونات التنوع البيولوجي، والتعريف بمناطق الزيارة بالمحمية.
- إنشاء منطقة تقسيم بمنطقة أم البساو تتضمن خيمة بدوية على ترات قبيلة العباددة لتقديم خدمات الزوار، وإتاحة أنشطة مشاهدة النجوم والسياسة الصحراوية والجبلية للاستفادة بموارد المحمية.
- تطوير خدمات الزوار بشاطئ حنكوراب وتوفير معدات السباحة والسنوركلينج وإقامة مطعم ومركز معلومات للتعريف بالمحمية ومواردها وأماكن الزيارة المتاحة بها.
- رفع كفاءة المبنى الإداري لمحمية قارون:

- الإنتهاء من إنشاء عدد) ٢ (مخيم بيئي بمحمية وادي الريان بالفيوم) مخيم ناشي مخيم رمال الريان (من خلال القطاع الخاص وقد تم إصدار الموافقة البيئية وتصريح ممارسة النشاط لتنفيذ توسعات المخيم البيئي رمال الريان بمساحة إجمالية 4500 م.2
- تم رفع كفاءة المبنى الإداري لمحمية قارون بقرية شكشوك.
- تطوير محمية الدبابية:
- تم تطوير محمية الدبابية بالتعاون مع مشروع السياحة البيئية والإدارة المستدامة المدعوم من برنامج المنح الصغيرة في صندوق البيئة العالمي، حيث تم الانتهاء من تمهيد الطريق الترابي داخل المحمية بطول 1.2 كم وعرض 5 متر، بالإضافة إلى رفع كفاءة التجهيزات بقاعة العرض بالمبنى الإداري وتجهيز دولا ب عرض متحف، مع وضع عدد من اللافتات الإرشادية.
- مشروعات تقديم خدمات الزوار بالجزر الشمالية الحفنون الكبير توليا البيضاء ومجاويز
- إنشاء نزل بيئي ومجمع خدمات الزوار بمحمية نبق.

رابعاً: تمويل التنوع البيولوجي

- إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي:
- تم إعداد خطة تمويل التنوع البيولوجي بعد مراجعة شاملة للإنفاق على التنوع البيولوجي، تضمنت:
- تحليل الإنفاق وتحديد الفجوات المالية.
- تقديم حلول مبتكرة لتعبئة الموارد.
- توفير رؤية استراتيجية لتعبئة الموارد.
- تنظيم ورش عمل بالتعاون مع وزارتي المالية والتخطيط لتطوير آليات تمويل مستدامة.

خامساً: دعم المجتمع المحلي

- الدعم الفني والتشغيلي للقطاع الحرفي:
- استمرار تقديم الدعم الفني والتشغيلي لدعم القطاع الحرفي بمحمية وادي الجمال (تدريب، تطوير منتجات، تصميمات جديدة، تسويق)
- دعم مشروع تربية النحل:
- استمرار دعم مشروع تربية النحل في محمية وادي الجمال لعدد (22) من النحالات وتدريبهم على إنتاج منتجات قائمة على النحل مثل الكريمات والشمع، بالتعاون مع القطاع الخاص وجمعية أبو غصون بوادي الجمال.
- إعداد دليل شراكة خدمات الطبيعة:
- إعداد دليل شراكة خدمات الطبيعة القائم على خطط إدارة الموارد الطبيعية المرتكزة على المجتمعات المحلية لحماية الفيوم والبحر الأحمر، من خلال محاور: دعم الجمعيات الأهلية المحلية، السياحة البيئية، مشاركة المنافع، الإدارة التشاركية، والتوعية العامة بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- الانتهاء من تطوير قرية الغرقانة بمحمية نبق وإنشاء عدد ٥١ وحدة سكنية للمجتمعات المحلية بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.

سادساً: تطبيق وإنفاذ القانون

- إزالة التعديات على أراضي المحميات الطبيعية:
- إزالة التعديات على محمية وادي الأسيوطي بعد تحرير محاضر للمتعددين وإصدار قرارات إزالة، والمتابعة الجادة لتنفيذ هذه القرارات بالتعاون مع اللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة.

سابعاً: المشاركة الدولية

- عرض خطة الحفاظ على صقر الغروب:
- تم عرض خطة الحفاظ على صقر الغروب خلال مؤتمر الأنواع المهاجرة في أوزبكستان.
- مشاركة فعالة لوزيرة البيئة في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي COP16 بكولومبيا، حيث - تلقي كلمة مصر في المؤتمر.
- إعلان تقرير تمويل التنوع البيولوجي الجديد ٢٠٢٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي وضعت مصر المقدمة الخاصة به، مما يعكس مكانة مصر بين الدول في موضوعات تمويل التنوع البيولوجي .
- الانتهاء من إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي خلال مؤتمر التنوع البيولوجي

اختيار وزيرة البيئة عضواً بصندوق التمويل للإطار العالمي

للتنوع البيولوجي ضمن ١٥ عضواً من الدول النامية

فى مجال الترويج للمحميات الطبيعية تم اعداد فيلم للترويج للمحميات البحر الأحمر و إظهار سحر مواردها الطبيعية

زيادة دخل المحميات الطبيعية خلال العام المالي ٢٠٢٣-

٢٠٢٤ بنسبة تتجاوز ٤٠٪ عن العام الماضى، وتتجاوز ١٩٠٠٪

عن عام ٢٠١٧-٢٠١٨

الاحتفالات والحملات الإعلامية ورفع الوعي البيئي

أولاً : الاحتفالات البيئية :

نظمت وزارة البيئة العديد من الإحتفالات البيئية خلال عام ٢٠٢٤، وشاركت أيضاً فى عدة احتفالات أقامتها عدد من الجهات تعلقت بالموضوعات البيئية المختلفة، وهي:

- 1- الاحتفال بيوم البيئة الوطني لعام ٢٠٢٤ تحت شعار "مصر فى مسارها نحو الأرض".
- 2- الاحتفال باليوم العالمى للتنوع البيولوجى يوم ٢٢ مايو ٢٠٢٤ تحت شعار " كن جزءاً من الخطة" على منصات التواصل الاجتماعى للوزارة وذلك بعرض عدد من الفيديوهات والتنويهات للتوعية بالتنوع البيولوجى وأهميته للبيئة و الانسان ودور الفرد والمجتمع فى المشاركة فى حماية هذه الثروات الطبيعية والحفاظ عليها .
- 3- الاحتفال باليوم العالمى للبيئة ٥ يونيو ٢٠٢٤ ، تحت شعار " أرضنا .. مستقبلنا .. معا نستعيد كوكبنا" .
- 4- الاحتفال باليوم العالمى للطيور المهاجرة على منصات التواصل الاجتماعى لعام 2024 تحت شعار "احمى الحشرات .. تحمى الطيور" من خلال عرض فيديوهات وتنويهات للتوعية بهذا اليوم.
- 5- مشاركة العالم الاحتفال باليوم العالمى للأراضي الرطبة لعامى ٢٠٢٤ على منصات التواصل الاجتماعى تحت شعار " احياء الاراضى الرطبة المتدهورة واستعادتها".
- 6- مشاركة دول العالم الإحتفال باليوم العالمى لحماية طبقة الأوزون تحت شعار "بروتوكول مونتريال .. تعزيز العمل المناخى".

ثانياً: الحملات الإعلامية:

تم تنفيذ عدد من الحملات الإعلامية ، ومن أهمها:

- 1- إطلاق حملة للتوعية بمخاطر حرق قش الأرز والقيمة الاقتصادية لإعادة تدويره تحت عنوان " البيئة رزق" فى مختلف وسائل الإعلام.
- 2- استمرار حملة " اتحضر للأخضر" لرفع الوعي البيئى لدى المجتمع.
- 3- نشر حملة " حكاوى من ناسها" للمجتمعات المحلية بالمحميات الطبيعية على المنصات الإعلامية.

ثالثاً: الحملات التوعوية:

- تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة البيئية التوعوية لمناقشة مختلف القضايا والمشكلات البيئية المحلية والعالمية لرفع الوعي البيئى وتعديل السلوك البيئى للفرد تجاه البيئة وذلك لـ مختلف فئات المجتمع . فقد اشتملت الأنشطة التوعوية " ندوات ورش عمل فنية قائمة على إعادة استخدام المخلفات - ورش عمل تفاعلية ، بالإضافة إلى المسابقات وإطلاق المبادرات والمعارض والرحلات وحملات التشجير والمعسكرات البيئية " .وبلغ إجمالي هذه الأنشطة ١٠٦٥٣ نشاط على مستوى الجمهورية .
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارتي البيئة والرياضة لبناء قدرات الشباب فى العمل البيئى.